التحليل البنيوي للعلاقات الدولية: مدرسة التبعية وتفسير دور الشركات متعددة الجنسيات كدراسة حالة

Structural Analysis of International Relations: Dependency School and Explanation of the Role of MNCs as a Case Study

مروة خليل محمد مصطفى
أستاذ مساعد العلوم السياسية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الاسكندرية

المخلص:
تمثل النظرية البنيوية أحد الروافد المتعددة لنظريات العلاقات الدولية. وتتميز هذه النظرية بالتفسير الاقتصادي للظواهر السياسية الدولية مما يمنح التحليل عمقاً وقوة. ومن الجدير بالذكر أن الباحث في النظرية البنيوية قد يجد تنوعاً هائلاً في أفرع ومشارب البنيوية، لاسيما البنيوية الاقتصادية تهتم بمجموعة مختلفة من المفاهيم والمرتكزات النظرية. وفي هذا البحث الذي بين أيدينا نجد محاولة لتفسير العلاقات الدولية تفسيراً بنيوياً من خلال مدرسة التبعية التي تتميز بإسهامات تثري التحليل البنيوي وتضيف إليه، وذلك من خلال مفهوم "المركز-الأطراف" بين الدول القوية من جهة والدول التابعة من جهة أخرى حيث يتم استغلال تلك الأخيرة اقتصادياً لتكون النتيجة تبعية اقتصادية وسياسية وثقافية. ولدول "المركز" أدوات عديدة لتحقيق هذا الاستغلال من بينها الشركات العابرة للقوميات التي تعمل على زيادة وتعميق حدة الاستغلال. ومن هنا يتخذ هذا البحث الذي بين أيدينا تفسيراً اقتصادياً للعلاقات الدولية. شمل البحث تعريفاً للبنيوية في العلوم السياسية ولاسيما العلاقات الدولية مع عرض للفروض النظرية. ومن ثم تناول البحث عرضاً لمدرسة التبعية وذلك لأهميتها في مجال التنظير البنيوي للعلاقات الدولية واستخدامها البعد الاقتصادي في التحليل. كما عرض البحث الفروض النظرية للتبعية وأهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بها ألا وهي مفاهيم "المركز-الأطراف" ومفهوم "التخلف"، بالإضافة إلى أهم الحلول المقترحة من قبل منظري التبعية للنهوض بالدول النامية لعلها تتخلص من ربقة التبعية وتنتقل إلى مصاف الدول المتقدمة. ومن ثم تناول البحث في شقة التطبيقي دور الشركات

متعددة الجنسيات في تعميق حدة ظاهرة التبعية والأثر السياسي السلبي الذي تخلفه تلك الشركات على دول العالم النامي إلى جوار الآثار السلبية تكنولوجياً وثقافياً.

الكلمات الرئيسية: النظرية البنيوية، مدرسة التبعية، الشركات متعددة الجنسيات

Abstract:

Structuralism can be considered as one of most important theories in International Relations field. What gives this theory its uniqueness is the Economic explanation of International Relations phenomena, adding more importance and deepness. In this paper, we have a focus on one approach of Structuralism, which is Dependency School, making clear analysis of its effect on international relations, in addition to its assumptions and theoretical pillars "Center-satellite" relation. Moreover, we can find a case study about the effect of Multinational Corporations MNCs in deepening the exploitation of the core countries to satellite countries. Moreover, we can site number of important Structuralism thinkers who have enriched the theory such as: Andree Gunder Frank, Samir Amin, Theotonio Dos Santos, Fernando Cardoso and others.

As a case study, we can find the impact of Multinational Corporations MNCs in the satellite countries, causing economic, political, cultural situations in these countries, which divide the international system to powerful and weak states.

Key words: Structuralism, Dependency Theory, MNCs.

المقدمة:

تمثل النظرية البنيوية أحد الروافد المتعددة لنظريات العلاقات الدولية. وتتميز هذه النظرية بإضافة التفسير الاقتصادي للظواهر السياسية الدولية مما يمنح التحليل عمقاً وقوة. ومن الجدير بالذكر أن الباحث في النظرية البنيوية قد يجد تنوعاً هائلاً في أفرع ومشارب البنيوية، لاسيما البنيوية الاقتصادية التي تهتم بمجموعة مختلفة من المفاهيم والمرتكزات النظرية. وفي هذا البحث الذي بين أيدينا نجد محاولة لتفسير العلاقات الدولية تفسيراً بنيوياً من خلال مدرسة التبعية التي تتميز بإسهامات تثري التحليل البنيوي وتضيف إليه، وذلك من خلال مفهوم "المركز-الأطراف" بين الدول القوية من جهة والدول التابعة من جهة أخرى حيث يتم استغلال تلك الأخيرة اقتصادياً لتكون النتيجة تبعية اقتصادية وسياسية وثقافية. ولدول "المركز" أدوات عديدة لتحقيق هذا الاستغلال من بينها الشركات العابرة للقوميات التي تعمل على زيادة وتعميق حدة الاستغلال. ومن هنا يتخذ هذا البحث الذي بين أيدينا تفسيراً اقتصادياً للعلاقات السياسية الدولية.

المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية في توضيح الفروض والمرتكزات النظرية لمدرسة التبعية كأحد روافد البنيوية، ومن ثم دور الشركات عابرة القوميات في زيادة وتعميق حدة استغلال الدول الغنية للدول التابعة. وبذلك فإن دور هذه الشركات يفسر العديد من نواحي تخلف الدول الضعيفة واستمرار تبعيتها، الأمر الذي يلقي الضوء على طبيعة النسق الدولي المعاصر من وجهة نظر اقتصادية وبمستوى تحليل بنيوي، فيتكامل بذلك التفسير الاقتصادي والتحليل السياسي للعلاقات الدولية. ولذلك الغرض يتبنى البحث تساؤلاً رئيسياً مفاده:

- ما هو دور الشركات عابرة القوميات في التفسير البنيوي للعلاقات الدولية من وجهة نظر مدرسة التبعية؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

- ما هو تعريف البنيوية؟
- ما هي مدرسة التبعية في العلاقات الدولية؟
- ما هي المرتكزات النظرية لمدرسة التبعية كأحد منظورات التحليل البنيوي للعلاقات الدولية؟
- ما هي المقدمات التي شكلت البنية الاقتصادية الدولية المعاصرة؟ وما هو تأثيرها على العلاقات السياسية الدولية؟
- ما هي فروض مدرسة التبعية؟
- ما هي الاتجاهات التنظيرية داخل مدرسة التبعية؟
- لماذا نجحت التنمية في بعض حالات التبعية؟
- ما هو تفسير صعود الصين من وجهة نظر مدرسة التبعية؟
- ما هي أبرز الحلول التي يقدمها منظرو التبعية للدول التابعة؟
- ما هو دور الشركات متعددة الجنسيات في التحليل البنيوي للعلاقات الدولية؟

هدف البحث

يكمن هدف البحث في توضيح المرتكزات النظرية لمدرسة التبعية ذات التوجه البنيوي في التحليل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يهدف البحث إلى تفسير بنيوي للعلاقات الدولية من خلال دراسة حالة لدور الشركات متعددة الجنسيات كظاهرة تفسر بنية العلاقات الدولية المعاصرة.

منهج البحث:

قد يعتبر المنهج المسحي بمثابة المنهج الأكثر ملاءمة لهذا البحث، وذلك في سبيل تبيان معظم ما جاءت به مدرسة التبعية في إطار البنيوية الاقتصادية التي تتسم بالتشعب وتعدد الروافد. وذلك في إطار محاولة لفهم جل ماكتب في هذا الإطار لتحليل العلاقات الدولية من منظور اقتصادي. أضف إلى ذلك المنهج الاستقرائي الذي يتتبع

دور الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على دول الأطراف وذلك في سبيل تحليل الأثر البنيوي للعلاقات الدولية وفق مدرسة التبعية.

الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في توضيح مساهمة مدرسة التبعية في التفسير البنيوي للعلاقات الدولية. الأمر الذي قد يمثل إضافة إلى المجال البحثي في حقل نظريات العلاقات الدولية.

الأهمية العملية

تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في محاولة توضيح نمط العلاقة بين ماهو سياسي من جهة وما هو اقتصادي من جهة أخرى وذلك في سبيل تفسير متغيرات السياسة الدولية، وذلك مما قد يفيد الباحثين في مجال العلاقات الدولية من ناحية وصانع القرار السياسي من جهة أخرى.

خطة البحث:

أولاً: التفسير البنيوي للعلاقات الدولية.

(1) مفهوم البنية
(2) مسارات التحليل البنيوي
(3) فروض النظرية البنيوية

ثانياً: مدرسة التبعية والتحليل البنيوي للعلاقات الدولية.

(1) مدرسة التبعية: النشأة والتطور.
(2) الفروض الرئيسية والمفاهيم الأساسية لمدرسة التبعية.
(3) الاتجاهات التنظيرية لمدرسة التبعية.
(4) تفسير نجاح التنمية في بعض حالات التبعية.
(5) تفسير صعود الصين من وجهة نظر مدرسة التبعية.
(6) الحلول المقترحة من قبل منظري التبعية.
(7) انتقادات مدرسة التبعية.

ثالثاً: دور الشركات متعددة الجنسيات في التحليل البنيوي للعلاقات الدولية.

(1) التأثير الاقتصادي على الدول التابعة.

(2) التأثير السياسي على الدول التابعة.

(3) التأثير على درجة التقدم التكنولوجي في الدول التابعة.

خاتمة : تجمل نتائج البحث.

أولاً: التفسير البنيوي للعلاقات الدولية

نشير بدايةً إلى ضرورة الانطلاق من التعريف بمفهوم البنية في العلوم السياسية كمقدمة لفهم الطبيعة البنيوية للعلاقات الدولية مع تبيان لمسارات التحليل البنيوي، وذلك كله على النحو التالي:

(1) مفهوم البنية Structure:

لتعريف كيان ما على أنه بنية فإن ذلك يعنى أولاً أن نحدد أجزاءه المكونة له، وثانياً أن نعين صورة العلاقات بين هذه الأجزاء. وفي الوقت الذي يمكن فيه تعريف الأجزاء المكونة للبنية إلا أن صورة "العلاقة" بين هذه الأجزاء هي ما يمنح البنية خصائصها، فقد تتشابه الأجزاء في بنيتين ولكن طبيعة العلاقة بين هذه الأجزاء تجعل منهما بنيتين مختلفتين. (Chakravartty, 2013, p. 155) (Almeida, 2015, p. 626)

ويستخدم أستاذنا الدكتور محمد طه بدوي مفهوم البنية على اعتباره آداةً ذهنية وآداة من أدوات التحليل لتصور الحالة التي عليها أجزاء الكل الواحد والتي هي من الكل بمثابة اللبنات فيما هي عليه من "تراص وتشاد". وحين تستخدم لفظة البنية على هذا النحو فإننا نقصد أن تكون مجرد آداةً للتحليل نكشف بها عن موقع كل عامل من هذه العوامل وحجمه وعلاقاته بغيره من العوامل التي تشاركه نفس الكيان الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي من حيث هو كل واحد. ويبدأ المحللون من مفهوم البنية ومن ثم ينتقلون إلى مفهوم النسق. (بدوي, 1986, p. 224) وهو المنهج المتبع في السطور القادمة من هذا البحث.

وفي حين وضع الأستاذ الدكتور محمد طه بدوي نموذجاً بنيوياً لتحليل عالم السياسة من حيث علاقات السيطرة والامتثال، بل ووجود توافق في بعض المفاهيم الأساسية كالانقسام إلى فئتين أو طبقتين إحداهما مسيطرة والأخرى مُسيطر عليها، ووجود نشاطات محددة لكل طبقة تحكمها عديد من العوامل مثل العوامل الاقتصادية والجغرافية والتكنولوجية، (بدوي, 1986, 229-225 .pp) نجد أن جُلّ تلك أفكار قد أمكن تطبيقها على الحياة السياسية في النظام السياسي من جهة وعلى نمط العلاقات الدولية من جهة أخرى.

لقد شهد القرن الثامن عشر مولد فكرتين متلازمتين، فكرة الفصل بين العلم والفلسفة من ناحية وفكرة أن الظواهر الاجتماعية لها طابع الانتظام تبعاً لخضوعها لقوانين طبيعية على شاكلة القوانين التي تحكم عالم الطبيعة من ناحية أخرى. (بدوي, 1986, 143 .p) وقد شكلت هاتان الفكرتان منطلقاً للعديد من الدراسات المتعلقة بالظواهر الاجتماعية ولاسيما السياسية منها.

تتوزع بذلك نقاشات البنيوية بين عديد من الأفكار والروافد، ولكنها تجتمع على "العلاقات" ذاتها أكثر من أي شيء آخر. فطالما كان هناك علاقة من أي نوع بين عناصر نسق ما، فإن هذا يعد شرطاً كافياً لتحديد وتعريف البنية. (Chakravartty, 2013, pp. 152,153)

ويستخدم مصطلح البنيوية كمنهج وطريقة معينة يتناول بها الباحث المعطيات التي تنتمي إلى حقل معين من حقول المعرفة بحيث تخضع هذه المعطيات إلى المعايير العقلية، فالبنية ذات نظرة متزامنة، فهي تعنى بدراسة النظم أو البنى التي أنتجتها في سبيل تفسير سلوكها الراهن. (ستروك, 1996, 7,14 .pp)

(2) مسارات التحليل البنيوي:

تعمل البنيوية على مسارين تحليليين اثنين: (1) تعمل أولاً كمنهج للتحليل أو كإجراء للمعرفة "ابستمولوجي". (2) تعمل ثانياً كصورة ذهنية للواقع الاجتماعي "أنطولوجي". أما مداخل البنيوية لدراسة مادة المعرفة "Subject matter" فهي أحد منظورين اثنين: (1) البنية الاجتماعية كواقع تاريخي أو اختباري. (2) البنية

الاجتماعية كنموذج نظري أو تَمثّل للواقع. (Heydebrand, 2001, p. 15230) وفي حين استخدم الأستاذ الدكتور محمد طه بدوي البنيوية كصورة ذهنية للواقع الاجتماعي والسياسي الداخلي، وكنموذج نظري وتمثّل للواقع، يستخدم هذا البحث البنيوية كمنهج تحليلي وواقع الاختباري للعلاقات الدولية.

البنيوية إذاً هي نظرية في الاقتصاد السياسي الدولي تضع اعتبارات العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في إطار بنيوي، فتحلل العلاقة بين دول الشمال ودول الجنوب أو بكلمة أخرى الدول المتقدمة والدول المتخلفة، ويستخدم هذا البحث مصطلحي دول المركز ودول الأطراف في الإشارة إلى الدول المتقدمة أي القوية اقتصادياً وسياسياً والدول المتخلفة أو الضعيفة اقتصادياً وسياسياً.

تجد البنيوية أصولها في الفكر الماركسي من حيث التأكيد على أن النظام الرأسمالي العالمي المعاصر هو نظام يتسم بعدم العدالة واللامساواة وهو نظام استغلالي يمكن - بل يجب- تغييره. ولا تعترف البنيوية بالدولة كوحدة التحليل ولكن بالبنية الكلية للنسق الدولي. والمقصود بالبنية هنا: النظام الاقتصادي العالمي. (Brown & Ainley, 2005, p. 155) أي أن البنيوية تهتم بنمط العلاقات الاقتصادية بين الدول وتجعل منه المحدد الأساسي لكون الدولة قوية أو ضعيفة. أما الفاعل الرئيسي لدى البنيوية فتتمثل في الطبقة الاجتماعية. (Steans, 2010, p. 75)

تقدم البنيوية نقداً للواقعية والليبرالية، وتتأثر بالماركسية في عدة موضوعات أهمها: تعريف الطبقة الاجتماعية، الصراع الطبقي واستغلال العمال، سيطرة الرأسمالية على الدولة وأخيراً التلاعب الأيديولوجي لخلق الوعي الزائف لدى الطبقة المهمشة. (Balaam & Dillman, 2014, pp. 82-86) كما تؤكد على وجود آليات متعددة للسيطرة في مرحلة ما بعد الاستعمار الأمر الذي يضع دول العالم الثالث في مركز ثانوي. (Kauppi, 2012, p. 12)

فخلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، تخلصت الدول النامية من الاستعمار وحققت استقلالاً سياسياً. حدث ذلك في إطار الحرب الباردة التي كانت عاملاً هاماً آنذاك، فقد كانت

الدول الغربية مهتمة بإبعاد الكتلة الشيوعية عن دول العالم الثالث (Steans, 2010, p. 82) حتى تنفرد باستغلالها. ومن هنا شجعت الدول الرأسمالية الدول النامية على ولوج الأسواق الحرة والانخراط في النظام الاقتصادي الرأسمالي. ولذلك يتألف الاقتصاد العالمي من مركز من الدول المتقدمة صناعياً، وأطراف شاسعة من الدول المتخلفة. (جيلبين, 2004, p. 341) لا نجد هذا التفسير سوى في النظرية البنيوية.

وتثير البنيوية أسئلة متعددة بغرض تحليل النسق الرأسمالي العالمي، من هذه الأسئلة: ماهي العوامل التي شكلت الرأسمالية العالمية؟ كيف يعمل النسق الرأسمالي العالمي؟ كيف تتم عملية تخصيص الموارد؟ وهل هذا التخصيص عادل في جوهره؟ كيف يمكن نقد الوضع الراهن؟ (Balaam & Dillman, 2014, p. 79) تحاول النظرية البنيوية ومن خلال مدرسة التبعية إيجاد الإجابات الوافية لكل هذه الأسئلة.

وتبدأ البنيوية بانتقاد "مشكلة التنمية" في الدول المتخلفة مع التأكيد على أن دول "المركز" تسيطر على دول "الأطراف" وتنتج بذلك علاقة تبعية. وهم يؤكدون أن النموذج الصناعي الغربي ليس مناسباً بالضرورة للدول النامية. فالدول المتقدمة لديها روابط "استعمارية جديدة" مع الدول النامية من خلال **التجارة**. فبنهاية القرن التاسع عشر، استخدمت الدول الرأسمالية التجارة لنشر الرأسمالية في مستعمراتها. الأمر الذي أدى بدول الأطراف إلى أن تصبح أكثر تخلفاً بعدما ارتبطت تجارياً بالدول الصناعية. (Balaam & Dillman, 2014, pp. 133,277)

وعلى الرغم من أن الليبراليين يرون أن التجارة والاستثمار والتطور التكنولوجي إنما ينشر التنمية الاقتصادية ويقلل من عدم العدالة بين الدول إلا أن البنيويين يؤكدون أن ما يحدث هو العكس. حيث تستفيد الدول المتقدمة من التجارة الدولية على نحو يجحف بالمصالح الاقتصادية للدول النامية. (جيلبين, 2004, p. 344)

ويمكن القول بأن الدول الرأسمالية، والتي نعرفها في هذا البحث بمفهوم دول "المركز"، تتمتع بما يسمى بالقوة البنيوية وهي: " القدرة على صياغة المصالح

بطريقة يتم من خلالها تقييد النتائج قبل أن تصل فعلياً إلى مرحلة القرار". (Brown & Ainley, 2005, p. 11) وتجدر الإشارة إلى أن الجماعات والطبقات التي تتمتع بالقوة البنيوية في مجتمع ما قد يختلفون عن الجماعات والطبقات الذين يملكون القوة البنيوية في مجتمعات أخرى. وهذا أمر هام عند تحليل مدرسة التبعية لعملية تشكل الطبقة الوسيطة أو الحاكمة على نحو ما سيرد في البحث.

(3) فروض النظرية البنيوية:

- لابد من تحليل الصورة المعاصرة للاقتصاد الرأسمالي العالمي، ونقده بل وتغييره ما أمكن.
- أن النسق الرأسمالي العالمي المعاصر يتسم باللامساواه.
- أن النسق الرأسمالي العالمي يُقسم العالم إلى "مركز" قوي وغني، و"أطراف" ضعيفة ومستغَلَة.

وقد دعا البنيويون إلى سياسات متعددة لمعالجة مشاكل دول العالم النامي، قد لا يتسع المقام لذكرها جميعاً، لعل إحداها سياسة إيجاد منظمات دولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد UNCTAD" لتعزيز مصالح الدول الأقل نمواً. (جيلبين, 2004, p. 342)

ثانياً، مدرسة التبعية والتحليل البنيوي للعلاقات الدولية

نعرض في السطور التالية تعريفاً بمدرسة التبعية ومن ثم نعرض النشأة والتطور ومن بعدها الفروض ومن ثم أبرز الحلول المقترحة للتخلص من التبعية ثم جانب من الانتقادات الموجهة إلى تحليل التبعية.

(1) مدرسة التبعية؛ النشأة والتطور

ماذا تعني التبعية؟ التبعية هي حالة تاريخية تُشكِل بنية معينة للاقتصاد العالمي بحيث تكون في صالح بعض الدول وفي غير صالح البعض الآخر، وتعمل على التقليل من احتمال التنمية في الاقتصادات التابعة. أو هي حالة يتوقف فيها اقتصاد مجموعة من الدول على تنمية وتوسع اقتصادات دول أخرى.(Ferraro, 1996, p. 2)

ويعرف سانتوس التبعية على اعتبارها حالة معينة يكون فيها اقتصاد مجموعة من الدول محدداً ومشروطاً بتطور وتوسع مجموعة أخرى من الدول، أي أن هناك دولاً تتطور ذاتياً بفضل آلياتها الخاصة في حين تتطور الدول الأخرى فقط بفضل توسع الدول المسيطرة، الأمر الذي يؤثر سلباً على هذه الدول التابعة. (سانتوس, 1992, p. 268) وتُعنى التبعية بتحليل سبب شغل الدولة مكانة معينة في الاقتصاد العالمي وبالتالي فإن مستوى التحليل هو المستوى العالمي (Amin, 2017, p. vi) أو بكلمة أخرى المستوى الكلي أو البنيوي.

يوضح المنظور البنيوي لمدرسة التبعية العلاقة بين دول "المركز" القوية ودول "الأطراف" المستغَلة والمقيّدة. وعلى الرغم من تشعب ورافد التبعية واختلاف الآراء بين أنصارها، إلا أنهم يشتركون في النظر إلى بنية الاقتصاد العالمي على أنه يستبعد الدول النامية في الجنوب من خلال الإبقاء عليهم في حالة ضعف لصالح دول الشمال الرأسمالية، وبواسطة روابط يمكن اعتبارها بمثابة آليات التبعية ألا وهي التجارة والتمويل والتقدم التكنولوجي. (Balaam & Dillman, 2014, pp. 90,556)

لقد فطن مفكرو أمريكا اللاتينية إلى عدم قدرة مجتمعاتهم على اللحاق بالدول المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، على الرغم من اتباعهم لنصائح الغرب "لتحديث" مجتمعاتهم والانخراط في اقتصاد الأسواق الحرة. ومن هنا تنتقد التبعية نظرية الحداثة على اعتبار الأخيرة نظرية مضللة. (Steans, 2010, p. 83)

وباستثناء تحقيق الاستقلال السياسي، وجد العديد من دول العالم الثالث أنفسهم لايزالون يتبعون المستعمر السابق اقتصادياً وسياسياً. فقد بدأت الروابط التجارية والاستثمارات سابقاً خلال عقود الاستعمار ولم تنته بمجرد الاستقلال السياسي، وبالتالي فشلت هذه الدول في تحقيق استقلال اقتصادي وسياسي حقيقي. (Papp, 1992, p. 160)

ومن هنا تسعى مدرسة التبعية إلى تفسير أسباب التطور والتخلف الاقتصادي للدول، مرجعةً الأسباب إلى القوى الخارجية للدول الأكثر تطوراً، وإلى بنية الاقتصاد العالمي. وتفسر التخلف على اعتباره نتيجةً لأمرين اثنين: (1) لاستخلاص الفائض

من الدول المتخلفة لصالح الدول المتطورة، (2) ولتوظيف الدول المتطورة لهذا الفائض المستخلص مما يساهم في عملية زيادة تطور الدول المتطورة وتعميق تخلف الدول المتخلفة. (دور, 1992, p. 257)

نشأة مدرسة التبعية:

ظهرت مدرسة التبعية من خلال الاقتصادي الأرجنتيني بول بريبيش Raul Prebisch في الخمسينيات، عندما شرح للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة كيف أن "التجارة الحرة" هي بمثابة الآلية التي تحرص بها دول المركز الرأسمالية على إبقاء دول الأطراف في مستوى اقتصادي متدنٍ. ورد ذلك في تقرير بعنوان: "نحو سياسة تجارية دولية من أجل التنمية" تم نشره عام 1964. (جيلبين, 2004, p. 341) ومضمون ذلك التقرير هو أن تخصص دول "الأطراف" في إنتاج السلع الأولية وتخصص دول "المركز" في إنتاج السلع المصنعة يؤدي إلى شروط تبادل في غير مصلحة دول "الأطراف" (Ferraro, 1996, p. 1) في حين تتحقق مصالح دول "المركز" الرأسمالية التي تطور منتجات جديدة على الدوام بسبب التقدم التكنولوجي والابتكارات التكنولوجية وقوة السوق. (Brown & Ainley, 2005, p. 152)

ويختلف المحللون بصدد تفسير أسباب التبعية، ففي حين يلقي البعض اللوم على عدم عدالة النظام الاقتصادي العالمي، يلقي البعض الآخر اللوم على السياسات الداخلية وصورة الاقتصاد المحلي للدول التابعة. (Frieden, 2003b, p. 6) ولكل رأي وجاهته، بل إن الرأيين هما وجهان لعملة واحدة هي تبعية دول "الأطراف" اقتصادياً وسياسياً لدول "المركز".

لقد اتجهت جميع الدول الصناعية تقريباً إلى التوسع الامبريالي في العالم غير الأوروبي، فكانت المستعمرات تقوم بدورين اثنين: الإمداد بالمواد الخام وسوق لاستهلاك السلع المصنعة. (Cox & Campanaro, 2016, p. 141) وبذلك أمكن القول بأن للتبعية مرحلتان اثنتان أولهما المرحلة الاستعمارية (Kindleberger, 2003, pp. 73-87) (Gourevitch, 2003, pp. 90-92) ثم يستتبع ذلك الاستقلال السياسي للدولة التابعة فنكون بصدد التبعية الاقتصادية والسياسية.

تطور ظاهرة التبعية:

تشير الملاحظة إلى وجود اختلاف في سياق التطور في فهم مدرسة التبعية، فيمكن القول أن البعض يفهم التبعية: (1) على اعتبارها تطوراً لظاهرة تاريخية ذات بعد عالمي ناتج عن توسع النظام الاقتصادي الرأسمالي. وبذلك فإن هناك عواقباً في الدول التي تتحمل النتائج السلبية لهذا التوسع. (2) على اعتبارها سياقاً محدداً للبنى الداخلية للدولة. أي أن سبب التبعية هنا نابع من الدولة التابعة نفسها. (سانتوس, 1992, p. 265) وفيما يلي توضيح لكل رأي من الرأيين السابقين.

(أ) ظاهرة التبعية كنتيجة لتوسع النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي:

هذا التفسير ينظر إلى ظاهرة التبعية على اعتبارها ظاهرة بنيوية ونتيجة سلبية للنظام الرأسمالي العالمي. ويُرجع بعض منظرو التبعية تاريخ ظهور الرأسمالية إلى الحقبة الاستعمارية، فيما يؤكد البعض الآخر أن الرأسمالية وصلت إلى صورتها الكاملة اقتصادياً مع الثورة الصناعية في انجلترا، وسياسياً مع الثورة الفرنسية. (Amin, 2017, p. vii)

وبصدد دور الثورة الصناعية في ظهور التبعية فيمكن القول بأن الثورة الصناعية كانت قد ظهرت في انجلترا عند نهاية القرن الثامن عشر الأمر الذي سمح بتوسع نمط الإنتاج الرأسمالي في أوروبا تدريجياً، أضف إلى ذلك أن السياسات الماركنتيلية كانت قد عملت آنذاك على ظهور التقسيم القائم على ملكية وسائل الإنتاج وقوة العمل. وبفضل احتكار التجارة الخارجية، خلقت هذه الفترة نشاطاً مالياً مركزياً من ناحية وعملت على تراجع الاقتصاد الزراعي. وبذلك أوجدت الشروط الملائمة للتراكم الرأسمالي الأوليّ الكثيف لرأس المال. (سانتوس, 1992, p. 267)

أضف إلى ذلك تأكيد كاردوسو Cardoso أن توسع اقتصاد انجلترا تطلب تطوراً بدرجة ما في الدول التابعة بما يتناسب مع تصريف المنتج الانجليزي، أي أن الأمر قد تطلب أن يحقق الاقتصاد التابع درجة محددة من الديناميكية والتحديث. أما في حالة اقتصاد أمريكا الشمالية فقد كانت لديه من الثروات الطبيعية الخاصة، وسوقه الداخلية ما سمح له بالتطور بشكل

أكثر استقلالاً مقارنة بدول أمريكا اللاتينية. (كاردوسو, 1992, p. 283) وهذا ما يفسر وجود اختلاف بين الحالتين، حالة أمريكا اللاتينية وحالة أمريكا الشمالية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن وضع دول أمريكا اللاتينية - على اعتبارها منتجاً للمواد الأولية والمعادن، بالإضافة إلى كونها سوقاً لتصريف واستهلاك المنتجات الأوروبية المصنعة وليس للمنتجات المحلية - قد أجبرها على دفع مبالغ ضخمة إلى المستعمر الإسباني. وفي مرحلة لاحقة أصبحت القارة في وضع الرأسمالية التابعة للتصدير، وبعد تحقيق "الاستقلال السياسي" أصبحت البنى الاقتصادية التابعة للمستعمر هي ما يحدد المؤشرات الاقتصادية التي شكلت صورة التبعية. (سانتوس, 1992, p. 267)

وعند تفسير التبعية ينبغي تحليل طريقة تكامل الاقتصاد المحلي مع السوق العالمية من خلال أشكال العلاقات المتبادلة المحددة والمتمايزة، بمعنى النظر في أي الجماعات أو الفئات الاجتماعية في الدولة تُبقى على تلك العلاقات فيما بينها أو مع الجماعات الخارجية. (كاردوسو, 1992, p. 280) وبالتالي يمكن معرفة الروابط البنيوية بين الدولة المتخلفة التابعة والدولة المسيطرة المتقدمة.

وتختلف أنواع الروابط بين الدولة التابعة والدولة المسيطرة وفق العديد من العوامل منها: الوضع السابق للدولة التابعة، درجة التعديل في البنى الاقتصادية والاجتماعية للدولة التابعة، توقيت اندماج الدولة في البنية الاقتصادية من حيث غلبة الرأسمالية أو السياسات الماركنتيلية للدول المسيطرة، صورة النظام السياسي والإداري للدولة التابعة عند حصولها على الاستقلال. (كاردوسو, 1992, p. 284) كل هذه العوامل تحدد بدرجة كبيرة درجة تبعية الدولة في النسق الاقتصادي العالمي.

ومن ناحية أخرى يرى بعض منظري التبعية أن النظام المالي الدولي والمساعدات الأجنبية من شأنها استغلال دول الأطراف. وأكدوا أن البنوك الأجنبية، ليس لديها أية مصلحة في تنمية الدول على قدر مصلحتهم في الحصول على فوائد القروض، الأمر الذي يعني تبعية مالية طويلة الأجل، أضف إلى ذلك التشكيك في المساعدات الأجنبية التي ترتبط بدورها بكل من العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية، مما يمكّن من السيطرة والتحكم في الدول النامية. (Balaam & Dillman, 2014, p. 271)

نخلص مما سبق إلى أن ظاهرة التبعية قد تطورت بوجود العوامل التالية:

1- الحقبة الاستعمارية.
2- الثورة الصناعية في انجلترا.
3- احتكار التطور التكنولوجي من قبل "المركز" وحرمان "الأطراف" من الاستفادة من هذا التطور.
4- السياسات الماركنتيلية لدول "المركز".
5- درجة تكامل الدول التابعة مع النسق الاقتصادي العالمي.
6- النظام المالي الدولي والمساعدات الأجنبية التي من شأنها زيادة حدة ظاهرة التبعية.

(ب) ظاهرة التبعية كنتيجة للبنى الداخلية للدولة:

وهذا الرأي إنما يلقي باللوم على البنى الداخلية للدولة التابعة على اعتبارها المحدد الرئيسي والسبب المباشر لتزايد ظاهرة التبعية، وعدم قدرة الدولة التابعة على الخروج من دائرة استغلال دول المركز لها. ولكن أنصار هذا الاتجاه يواجهون أسئلة حول كيفية حدوث ذلك. وهم يرجعون السبب إلى ما يعرف بالطبقة الوسيطة أو النخبة الحاكمة في الدول التابعة.

كيف تنشأ الطبقة الوسيطة أو الحاكمة في الدول التابعة؟

يمكن القول أن كل شكل تاريخي للتبعية إنما أنتج صورة طبقية معينة، لها طبيعة ديناميكية. لقد استلزم الانتقال من صورة للتبعية إلى صورة أخرى الاعتماد على نظام العلاقات الذي أقيم سابقاً بين الطبقات لاسيما النخب. ومثال ذلك أنه عند قطع التبعية الاستعمارية ويتم التحول إلى صورة التبعية لانجلترا، فإن الأخيرة تدعم طبقات بعينها في المجتمع المحلي، وبالتالي تتدعم قوتهم الاقتصادية في المجتمع ويظهرون بنمط جديد من توزيع القوة بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع المحلي الأمر الذي يضمن لهم موقعاً متميزاً إن لم يكن السيطرة الكاملة. وبالتالي فإن الصورة الجديدة للتبعية ترتبط أيضاً وبصورة محددة بالعوامل والمبررات الخارجية. ولكن ذلك لا ينفي أهمية العلاقات الطبقية الداخلية، لأنه يحققها ويحدد شكلها. (كاردوسو, 1992, p. 285) وهذا يعنى بالقطع وجود التماثل بين مصالح الطبقة المسيطرة محلياً والدول المسيطرة

عالمياً. بمعنى أن الطبقة الحاكمة أو النخبة في الدولة التابعة تتميز بأنها في وضع "المسيطر التابع". (سانتوس, 1992, 270 .p)

يقول جاندر فرانك Frank: "ترسخ البنية الاستعمارية والطبقة مصالح طبقية محددة لصالح القطاع المسيطر، فعبر استخدام الحكومات وأجهزة الدولة الأخرى تنتج الطبقة المسيطرة سياسة تخلف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة". (برور, 1992, .p 320) ويؤكد البعض أن أحد دعائم اقتصاد الدول النامية يتكون من النخب الغنية والذين لديهم روابط اقتصادية مع النخب في دول "المركز". وبذلك تظهر السيطرة الخارجية على أنها ظاهرة داخلية من خلال الممارسات الاجتماعية للطبقات المحلية. هذا في الوقت الذي يعاني فيه باقي المجتمع في الدولة النامية من التخلف والغرق في العادات والقيم المحلية. يؤدي ذلك كله إلى تركز المنافع في يد النخب المحلية والنخب في دول المركز ويترك باقي المجتمع دون تطوير ودون تنمية. (Balaam & Dillman, 2014, p. 277)

كيف تتشكل إذاً الطبقة الاجتماعية أو النخب؟ يفسر كاردوسو ذلك التشكل من خلال مثال عن دول امريكا اللاتينية فيقول أن المجتمعات في أمريكا اللاتينية تنتمي إلى النمط البنيوي المسمى "المجتمع التقليدي" وتتحول تدريجياً إلى نمط آخر للمجتمع المسمى "المجتمع المعاصر". وفي إطار ذلك "التحول" وقبل تكون المجتمع المعاصر تتشكل بنية وسيطة ومرحلية ومُميزة للمجتمعات النامية، وهنا نتحدث عن مفهوم "الثنائية البنيوية". (كاردوسو, 1992, 271 .p) حيث تنقسم المجتمعات إلى طبقات متعادية. (Palma, 1976, p. 898)

أضف إلى ذلك أن أنماط الاستهلاك لدى الطبقة المسيطرة في الدول التابعة تحاكي تلك الأنماط السائدة في الدول المتقدمة وتكون النتيجة انحيازاً لصالح الطلب على السلع المستوردة لاسيما البضائع كثيفة رأس المال، الأمر الذي يزيد من تفاقم المشكلة. (برور, 1992, 333 .p)

يحدث التغير الاجتماعي عند تفاعل الفئات والطبقات الاجتماعية ذات المصالح والقيم المتنوعة، ومن ثم يُحدث تطابقها أو تعارضها نظاماً اقتصادياً واجتماعياً جديداً، مع الإشارة إلى أهمية أثر المحاكاة في هذه العملية. (كاردوسو, 1992, 273 .p) وبكلمة أخرى هي عملية مستمرة وبنيوية.

ويلخص سمير أمين تلك الظاهرة في أن الطبقات الاجتماعية في "الأطراف" تتطور بصور متعددة ومتباينة وفق بعض العوامل التي منها: البنى الاجتماعية التي كانت موجودة سلفاً، وتوقيت توغل النظام الرأسمالي، وفرص رأس المال وفق الظروف الطبيعية لمناطق الأطراف وغير ذلك من العوامل. (برور, 1992, 381 .p)

ومن هنا تؤكد التبعية على ارتباط الدولة التابعة بالاقتصاد العالمي برابطة طبقية تتخطى الحدود القومية، حيث يوجد تحالف مصالح مشتركة بين مراكز رأس المال الدولي والطبقة الحليفة التي تمارس السلطة في الاقتصاد التابع. ويتألف هذا التحالف "الإقطاعي-الرأسمالي" من المصالح الزراعية والمديرين المحليين للشركات متعددة الجنسيات، الذين لديهم مصلحة في الحفاظ على الارتباط بالرأسمالية الدولية وفي منع تطوير اقتصاد صناعي قوي ومستقل في الدولة التابعة عن طريق عرقلة الاصلاحات الاجتماعية والسياسية. وهذه الطبقة أو النخبة المحلية تحافظ بشتى الطرق على امتيازاتها، بينما تبقيها قوى الرأسمالية العالمية في السلطة. (جيلبين, 2004, 354 .p)

نخلص مما سبق إلى أن العلاقة بين القوى الداخلية والخارجية إنما تشكل كلاً معقداً حيث الروابط البنيوية والتي هي ليست بالمبنية على مجرد صور الاستغلال والعنف الخارجي فقط، ولكنها متجذرة في المصالح المشتركة بين الطبقات المحلية المسيطرة ونظيرتها الدولية. (Palma, 1976, p. 910)

إن رأسمالية الجنوب -أي النخب في دول الجنوب- لديها مصلحة واضحة في إلقاء اللوم على العوامل الخارجية لتفسير فشل التنمية في الجنوب، متجاهلين إمكانية أن يكونوا هم سبب هذا الفشل، أدى هذا الاتجاه في سبعينيات القرن العشرين إلى مطالبة دول الجنوب في الأمم المتحدة بنظام اقتصادي عالمي جديد New International Economic Order (NIEO)، يشمل ذلك الحاجة إلى تغيير الترتيبات واللوائح والقوانين المنظمة لشروط التجارة العالمية. صوتت القوى الصناعية الكبرى ضد هذا البرنامج بطبيعة الحال. (Brown & Ainley, 2005, p. 155) وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن راؤول بريبيتش كان قد أسس UNCTAD وهي اختصار لـ The United Nations

Conference on Trade and Development ، والتحقت الدول النامية بهذا الكيان لعرض السياسات التي قد تساعد في إعادة توزيع الدخل والقوة بين الشمال والجنوب. (Palan, 2000, p. 204) (Balaam & Dillman, 2014, p. 90)

في هذه الحالة يمكن القول بوجود كل من: (هيت, 1992, p. 260)

تبعية مالية: عجز في ميزان المدفوعات، استثمارات أجنبية، مساعدات.

تبعية تجارية: عجز في الميزان التجاري، أنواع السلع، معدل التبادل.

تبعية ثقافية: استيراد أنماط الاستهلاك وأسلوب الحياة.

تبعية سياسية: حكومات موالية، استيراد النظم السياسية.

ما الفرق بين مدرسة التبعية والماركسية؟

تختلف مدرسة التبعية عن الماركسية التقليدية والجديدة في عدة أمور، لعل أهمها هو تفسير التبعية لحالة **عدم ظهور الرأسمالية في الدول التابعة**. من المعروف أن الماركسية تلتزم بفكرة التحول الحتمي من الإقطاع إلى الرأسمالية ولهم من الأدبيات الشارحة ما يصعب إجماله في هذا المقام. ولكن الفكرة التي ينبغي توضيحها هنا هي عجز الماركسية على اختلاف روافدها عن تفسير **عدم ظهور الرأسمالية في الدول التابعة**، ومن هنا تساهم مدرسة التبعة في التفسير على النحو التالي:

إن أنماط الإنتاج لمرحلة ما قبل الرأسمالية في المناطق التابعة كانت مختلفة عن النظام الإقطاعي في أنها لم تتطور تطوراً طبيعياً يؤدي بها إلى الرأسمالية، وبالتالي فإن علاقات الإنتاج الرأسمالية لم تتمكن من الظهور من الداخل، ولكن هذه المناطق استطاعت أن تدخل في علاقات تبادل تجارية وبالتالي جُرّت جرّاً إلى السوق الرأسمالية. وكان من أمر هذا التبادل أن عزز من سلطة الطبقة الحاكمة ما قبل الرأسمالية من جهة، ومقاومة هذه المجتمعات لوجود علاقات إنتاج رأسمالية داخلية من جهة أخرى. أضف إلى ذلك أن شروط التبادل التجاري قد فُرضت فرضاً من قِبل قوى خارجية. (برور, 1992, p. 339)

وما أن يتم تحويل القطاع ما قبل الرأسمالي إلى صورة تتوافق مع حاجات رأس المال حتى يتم ضمان نمو رأس المال وإعادة إنتاجه بوسائل اقتصادية بالدرجة الأولى وعن طريق دولة ذات قاعدة سياسية موالية. (برور, 1992, p. 339) وبذلك تتكامل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية في تعزيز ظاهرة التبعية في الدول النامية.

تختلف مدرسة التبعية عن الماركسية في تأكيد الأخيرة أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى زيادة التشابه في أساليب الإنتاج وفي مستويات المعيشة لدى السكان في مختلف أرجاء العالم. ولكن مدرسة التبعية تختلف مع هذا الافتراض وتؤكد على عدم التكافؤ في الإنتاجية ومستويات المعيشة بين الدول الرأسمالية وسائر مناطق العالم. (برور, 1992, p. 317)

وبوجه عام، يرى منظرو التبعية أن اقتصاديات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إنما تقع في منطقة "الأطراف" من الاقتصاد العالمي لأنهم تابعون ويعتمدون على الدول الرأسمالية الغربية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. (Steans, 2010, p. 93) وفي حين أبلت بعض الدول بلاءً حسناً في تحقيق التنمية مثل دول الباسيفيك، إلا أن هناك دولاً كان آداؤها أقل مثل دول أمريكا اللاتينية، في حين كان الحال عند البعض الآخر أسوأ بكثير خاصة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. فيما حققت الصين نجاحاً منقطع النظير. (Brown & Ainley, 2005, p. 160)

(2) الفروض الرئيسية والمفاهيم الأساسية لمدرسة التبعية:

الفروض الرئيسية لمدرسة التبعية: (برور, 1992, p. 317) (Balaam & Dillman, 2014, p. 90) (جيلبين, 2004, p. 349) (هيت, 1992, p. 261)

1- أن الرأسمالية تُنتج بالضرورة فروقاً متزايدة بين المناطق المتقدمة والمناطق المتخلفة.
2- تطور البعض لا يمكن أن يتم دون تخلف الآخرين
3- أن التنمية في مناطق الأطراف الهامشية لا تكون ممكنة إلا إذا انقطعت انقطاعاً كاملاً عن النظام الرأسمالي العالمي.
4- لا يمكن تفسير الرأسمالية إلا على المستوى العالمي.
5- ثمة هوة كبيرة في الإنتاجية بين الدول الرأسمالية المتقدمة وسائر أرجاء العالم الأخرى.

6- وحدة التحليل هي الطبقة الاجتماعية وليس الدولة.
7- أن تصحيح علاقة دول المركز بدول الأطراف إنما هو أمر يمكن تحقيقه بالوسائل السياسية.
8- التبعية تسبب التخلف.
9- حتمية العامل الاقتصادي وتأثيره على العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية.

المفاهيم الأساسية لمدرسة التبعية:

أولاً، مفهوم التخلف: الذي طوره Frank والكثيرون من بعده، (Palma, 1976, p. 898) مؤكدين على وجود روابط بين النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي والسياسي للمجتمعات المتخلفة، ليس فقط محلياً ولكن في علاقاتها بالدول المتقدمة. (كاردوسو, 1992, p. 277) ولفهم ظاهرة "التخلف" لابد أن نركز على الجذور التاريخية للعلاقة بين دول "المركز" ودول "الأطراف". (Griffiths, 2009, p. 173) وتحدث عملية "تنمية التخلف" لأن النظام الرأسمالي العالمي يتسم ببنية تقوم على مراكز وأطراف. يستغل "المركز" المنطقة التابعة بما يؤدي إلى تركيز الفائض في "المركز"، في حين يجري إفقار المنطقة الطرف بصورة مباشرة وحرمانها من الموارد التي يمكن توظيفها أو إعادة توظيفها. وللطبقة الحاكمة المحلية دور مباشر في حالة التبعية لأنها - تلك الطبقة- يكون لها مصلحة مباشرة في استمرار التخلف. (برور, 1992, p. 319)

تزايدت نظريات التخلف على الرغم من كون التخلف مفهوم شديد الغموض، إلا أنه يعنى أن المستعمرات الأوروبية القديمة ظلت تابعة اقتصادياً وتكنولوجياً لدول "المركز" على الرغم من تحقيقها الاستقلال السياسي. ومثال ذلك دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا التي لا تزال تصدر السلع الأساسية في حين تستورد السلع المصنعة. وعلى الرغم من اختراق الشركات متعددة الجنسيات لمعظم هذه الدول إلا أنها لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية بل إن اعتمادها على دول "المركز" قد ازداد. وتضع نظرية التخلف مسؤولية ذلك الوضع على عاتق الاقتصاد السياسي الدولي وليس على سياسات الدول النامية. (جيلبين, 2004, p. 339)

وبخصوص أمريكا اللاتينية تحديداً، تشير الملاحظة إلى وجود ثلاثة اتجاهات داخل التبعية **الأول**: أولئك الذين لا يقبلون إمكانية التنمية الرأسمالية في أمريكا اللاتينية. **الثاني**: أولئك الذين يركزون على معوقات التنمية في هذه الدول. **الثالث**: أولئك الذين يقبلون بإمكانية التنمية الرأسمالية في أمريكا اللاتينية. (Palma, 1976, p. 898)

ويجادل البعض بأن التنمية في دول العالم الثالث وفي أمريكا اللاتينية على وجه التحديد لا تستند إلى التجربة الأوروبية الأمر الذي يشي باستحالة وصول دول أمريكا اللاتينية إلى مركز متفوق وذلك لوجود اختلافات تاريخية جوهرية بين التجربة الأوروبية والتجربة اللاتينية. (Kauppi, 2012, p. 203)

ويصف مفهوم التخلف حالة و درجة تمايز واختلاف النظام الإنتاجي وما يستتبعه من عواقب اجتماعية. (كاردوسو, 1992, p. 278) ويفسر البعض التخلف فيرجعه إلى أسباب بنيوية تخص البنى التحتية للمجتمع والتي تؤثر سلباً على سياسات التنمية مثل القرارات السياسية المتخذة في الحكومات بسبب النظام الحزبي أو الاختلاف الإثني والعوامل الجغرافية والديموجرافية وطبيعة الاستعمار. (Green, 2018, pp. 1-6) ومثال ذلك أزمة الديون في دول أمريكا اللاتينية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. (Cox & Campanaro, 2016, p. 144)

وتتفاقم المشكلات حتى في مناطق الأطراف التي تتحول لتكون صناعية لأن الاستغلال لايزال موجوداً، فنجد العمالة التي تعاني من الأجور المتدنية في حين يصنعون السلع الفاخرة حتى تستهلك في دول المركز. وتتركز في تلكم المناطق الصناعات الملوثة للبيئة والمحرمة في دول المركز. (Brown & Ainley, 2005, p. 160)

نخلص مما سبق إلى أن تفسير ظاهرة التخلف يتنازعه اتجاهين اثنين: اتجاه يفسر التبعية بالعوامل الخارجية واتجاه يفسر الظاهرة بالعوامل الداخلية.

ثانياً، مفهوم المركز والأطراف: يحدد الوظائف التي تؤديها الاقتصادات المختلفة في إطار السوق العالمي دون أخذ العوامل السياسية المتجسدة في حالة التبعية في الاعتبار. (كاردوسو, 1992, p. 279)

يقول سانتوس أن النظام الرأسمالي يظهر على شكل نجمة مركزية أطرافها هي الدول التابعة، وتقوم العلاقة بينهما على الاستثمار، وفي الدول التابعة تتشكل أيضاً صورة النجمة التي تتواجد على المستوى الأدنى، وبهذه الطريقة نجد في الدول المتخلفة نظاماً للاستغلال المحلي مرتبط بنظام الاستغلال العالمي. (سانتوس, 1992, p. 267)

لماذا تطور المركز ولم تتطور الأطراف؟

هناك رأيان لإجابة هذا التساؤل. يؤكد الفريق **الأول** على أن الظروف الداخلية لدول الأطراف هي المتسببة في حالة التبعية، في حين يؤكد الفريق **الآخر** على أن موقع الدولة في تقسيم العمل الدولي هو المتسبب في حالة التبعية. (Frank, 1976, p. 33) يقول سمير أمين أنه قد تمت عرقلة التطور الرأسمالي في الأطراف بسبب القوة التنافسية المتفوقة التي تتمتع بها صناعات المركز، الأمر الذي أدى إلى استمرار أنماط الإنتاج لمرحلة ما قبل الرأسمالية في مناطق الأطراف. (برور, 1992, pp. 381,382) لاسيما وأن السياسات الاقتصادية الخارجية للدول تتحدد بالضرورة من خلال البنية العالمية من وجهة نظر البعض. (Frieden, 2003b, p. 5) وذلك عن طريق تدخل دول "المركز" في دول "الأطراف" عن طريق التجارة والاستثمارات وسياسات تجعلهم يعتمدون على دول "المركز". (Balaam & Dillman, 2014, p. 93) هذه التبعية تركت دول "الأطراف" عاجزة عن تعريف أهدافها التنموية بكفاءة لأن اقتصادهم منظم من قبل الدول الصناعية. (Steans, 2010, p. 94) وبذلك ينزع تحليل التبعية إلى إظهار التفاعل بين البنى الداخلية والخارجية وبصور مختلفة. (Palma, 1976, p. 898)

<u>كيف تطورت دول المركز إذاً ؟</u>

تقترح مدرسة التبعية أن نجاح الدول الصناعية في تحقيق التنمية والتقدم إنما كان مشروطاً باستغلال واستعمار دول العالم الثالث. وأن محاكاة الأخيرة وتكرارها لعمليات التنمية لتحاكي الدول الغنية إنما يفشل دائماً بسبب اختلاف الظروف التاريخية للحالتين. أضف إلى ذلك انتقاد أنصار مدرسة التبعية لنموذج روستو Rostow للنمو الاقتصادي stages of growth ، حيث يرون أنه لا يساعد الدول التابعة بأي صورة من الصور. (Ferraro, 1996, p. 5) باختصار فإن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الأوروبية كان مبنياً على

نقل وتحويل فوائض عظيمة من مستعمراتها في منطقتي الكاريبي وأمريكا اللاتينية. (Palat, 2014, p. 369) الأمر الذي يصعب على دول العالم الثالث تكراره.
يقول فرانك أن سلسلة العلاقة بين المراكز والأطراف موجودة منذ القرن السادس عشر، ولا تمثل التغيرات الحاصلة منذ ذلك التاريخ إلا تغيرات في شكل السيطرة على الدول التابعة وصور الاستغلال -أي تحولها من سيطرة اقتصادية إلى سيطرة سياسية تكرس بدورها استمرار السيطرة الاقتصادية- وهي ليست تغيرات جوهرية من وجهة نظر فرانك.

(3) الاتجاهات التنظيرية لمدرسة التبعية:

تقسم التبعية إلى اتجاهين: (1) اتجاه "تنمية التخلف" الذي طوره أندريه جاندر فرانك وسمير أمين. (2) التنمية التابعة الذي طوره كاردوسو وآخرون. (Amin, 2017, p. vii) وتشير الملاحظة إلى أن كلا الاتجاهين يعترف بتكامل العوامل البنيوية "النظام الرأسمالي العالمي" والعوامل الداخلية "البنى الداخلية لدولة التابعة" في إحداث ظاهرة التبعية.

أولاً، اتجاه تنمية التخلف:

(1) أندريه جاندر فرانك Andree Gunder Frank:

يعد عمل فرنك بمثابة رد فعل وتفكيك لما عرف بمتطلبات "التنمية" في العالم الثالث، وهو يوضح ذلك في كتابه "تنمية التخلف". (Palat, 2014, p. 369) وضع فرانك لذلك فرضين اثنين. **الأول**: أن معظم أدبيات الاقتصاد تنزع إلى المساواة بين "التنمية الاقتصادية" و"النمو"، وهذا غير دقيق كما يطرح أسئلة حول آليات هذه "التنمية". **الثاني**: أن أولئك الكتاب افترضوا أن معوقات التنمية كانت داخلية بالأساس في الدول محل الدراسة، وهذا أيضاً غير صحيح من وجهة نظره. (Griffiths, 2009, p. 172)

لا يعطي فرانك تعريفاً محدداً للرأسمالية، واستخدامه للمفهوم يستند إلى أن التخلف راجع إلى الرأسمالية وإلى معارضته للتفسيرات الثنائية لأمريكا اللاتينية. ويعتبر فرانك الرأسمالية مرادفاً للاستغلال. وأن عملية "تنمية التخلف" كانت مستمرة في أمريكا اللاتينية منذ الفتوحات الإسبانية والبرتغالية أي منذ القرن السادس عشر.

(Frank, 1976, p. 857) ويرى أن أي جزء من العالم تعرض بشكل جذري لتأثير الرأسمالية ينبغي اعتباره رأسمالياً. (برور, 1992, 318 .p)

وتجدر الإشارة إلى انتقاد فرانك النظريات الثنائية القائلة بأن الرأسمالية قوة تساعد على التنمية وأن اقتصاد أية دولة متخلفة مقسوم إلى قطاعين مستقلين تماماً أحدهما حديث والآخر محلي قديم. وبذلك تتطلب التنمية نقل الموارد من القطاع المتأخر الإقطاعي إلى القطاع الرأسمالي. (برور, 1992, 319 .p)

ينزع فرانك إلى القول بأن نتيجة تصدير المواد الأولية واستيراد المنتجات الصناعية يؤدي إلى انعدام السوق المحلية في الدول التابعة. (سانتوس, 1992, 267 .p) ويضرب مثالاً بالهند فيقول أن بريطانيا استغلت فلاحي الهند من خلال نظام الضرائب وإجبارهم على تصدير المواد الخام بشكل منظم واستيراد البضائع البريطانية المصنعة. (Griffiths, 2009, p. 175) الأمر الذي أدى إلى انعدام السوق المحلية في الهند واعتمادها بالكلية على بريطانيا.

يقول فرانك في كتابه "الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية" أن "الرأسمالية على المستويين العالمي والوطني هي التي أنتجت التخلف في الماضي ومازالت تولده في العصر الحاضر". (برور, 1992, 316 .p) ويفسر ذلك بالقول بأن الدول النامية لم تكن أبداً متخلفة، بل كانت هناك حضارات عظيمة الشأن في الماضي، تحولت هذه المناطق إلى التخلف بسبب الامبريالية التي أنتجت وتعمدت الاستغلال والتخلف. أضف إلى ذلك أن فرانك قد ناشد، في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، دول الأطراف إلى الانسحاب من، بل وتغيير صورة الاقتصاد السياسي العالمي. (Lake, 2006, p. 760) (Balaam & Dillman, 2014, p. 90)
يرى فرانك أن الدول النامية كانت قد ظهرت في ظل النظام الاستعماري في أوائل القرن العشرين. ومن خلال السيطرة السياسية، استطاعت القوى الاستعمارية استخراج الموارد والمواد الأولية واستخدامها، في الوقت الذي تم فيه إفقار المستعمرات. وعلى الرغم من أن حركات التحرر كانت قد أزالت السيطرة السياسية

للمستعمِر، إلا أن الروابط الاقتصادية الأساسية وتقسيم العمل بين المستعمِر والمستعمَر ظلت كما هي، وكانت نتيجة ذلك ما سمي "بالاستعمار الجديد". (Balaam & Dillman, 2014, p. 271) وبكلمة أخرى، فإن انتهاء الاستعمار قد غير فقط من طبيعته من كونه مباشراً ومرتكزاً إلى الاحتلال العسكري إلى نوع آخر غير مباشر يعتمد على البنى الاقتصادية والتي هي الاستعمار الجديد، حيث استفادت الدول الصناعية من تواجدها السابق المسيطر اقتصادياً في سبيل بناء اقتصاد يخدم مصالحها ويديم سيطرتها، وهذا ما يضع الدول الأكثر فقراً في موقع سلبي بنيوياً. (Steans, 2010, p. 94) وفيما كان النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة مصحوباً بالتحديث السياسي والتحديث الاجتماعي، لم يكن الأمر مماثلاً في الدول النامية. (Nederveen, 2000, p. 198)

ومن هنا يرى فرانك أن سياسة الدولة إنما تشكل عاملاً جوهرياً في عملية التنمية الاقتصادية، فالأخيرة ما هي إلا محصلة الصراع بين مصالح طبقية متضاربة، وأن تلك الطبقات المستفيدة من البنية الاقتصادية القائمة ستكون ذات مصلحة في استمرار هذه البنية. (برور, 1992, p. 321) أي أن فرانك يكامل بين العوامل البنيوية والعوامل الداخلية المؤدية إلى التبعية.

وفي كتابه "تنمية التخلف" يؤكد فرانك أن التنمية والتخلف يشكلان نظاماً يولد ثروة اقتصادية للقليلين وفقراً للكثيرين. وقد أطلق فرانك على ذلك اسم "تنمية التخلف" وبصورة تمنع التنمية بصورة منهجية منظمة في الدول التابعة. (جيلبين, 2004, p. 350) (Frank, 1992, p. 388)

وبذلك يمكن القول أن فرانك يستخدم مفهوم التبعية بمعانٍ متباينة، أهمها **المعنى السياسي** حيث تتبع الطبقة الحاكمة في دولة ما الدولة المتبوعة بسلسلة من العلاقات التبادلية تجعل وضعها معتمداً على بقاء هذه العلاقات. (برور, 1992, p. 332)

(2) سمير أمين Samir Amin:

يقول سمير أمين بوجود خمسة أنماط إنتاجية هي: النمط المشاعي البدائي، النمط العبودي، الإنتاج السلعي البسيط، النمط الرأسمالي وأخيراً: النمط القائم على دفع

الخراج. والنمط الأخير غير اعتيادي لأنه يؤكد على وجود مجتمع قروي يتم استغلاله عن طريق فرض الخراج، الأمر الذي له أكبر الأثر اجتماعياً وسياسياً. (برور, 1992, p. 379) وعليه فإن النمط الرأسمالي الذي هو محل الدراسة يؤدي إلى "إنتاج يفوق الاستهلاك" (أمين, 1992, p. 302)

ويشير أمين إلى خصوصية النسق الرأسمالي الحديث ويضع افتراضات لهذه الخصوصية تتمثل في: (1) إن نمط الإنتاج الرأسمالي يشكل انقطاعاً نوعياً عن الأنساق السابقة عليه. (2) إن النسق الرأسمالي الحديث هو نسق عالمي بدأ منذ عام 1500. (3) إن قانون القيمة العالمية ينتج بالضرورة الاستقطاب إلى "مركز" و"أطراف". (أمين, 1992, p. 288)

ويؤكد أمين على أن الأسلوب الذي وُضِعت به دول أمريكا اللاتينية في مصاف الدول التابعة في الاقتصاد العالمي جعل من الصعوبة عليهم اتباع التنمية التي حققتها الدول المتقدمة. ويقترح فكرة "المشروعات القومية الكبرى" للدول التابعة، ويرى أن من شأن هذه المشروعات أن تحقق بعض الاستقلال الاقتصادي ومن ثم السياسي للدول التابعة. (Amin, 2017, p. xi)

أضف إلى ذلك تأكيده على أن عملية مراكمة رأس المال على المستوى العالمي ما هي إلا عملية إجبار دول "الأطراف" لإجراء إصلاحات أحادية، أي إصلاحات من طرف واحد. على سبيل المثال تُطالَب الكونغو بإجراء تعديلات لتوافق احتياجات الولايات المتحدة ولكن الولايات المتحدة لا تضطر إلى إجراء تعديلات من أجل مطالب الكونغو. (Amin, 2017, p. 15)

ثانياً، اتجاه التنمية التابعة:

(أ) فرناندو هنريك كاردوسو Fernando Henrique Cardoso :

لا يعترف كاردوسو بالفصل بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية في تحليل التخلف. (كاردوسو, 1992, p. 280) ويضع فروضاً لتحليل التبعية على النحو التالي: (Palma, 1976, p. 902)

1- أن التنمية الرأسمالية في دول أمريكا اللاتينية مستحيلة.

2- ترتكز الرأسمالية التابعة إلى الاستغلال الكثيف للعمالة وضرورة خفض الأجور.

3- أن البرجوازية المحلية لا تتواجد كقوة اجتماعية فاعلة.

4- أن تدخل الشركات متعددة الجنسيات إنما يقود الدول التابعة إلى تبني سياسات توسعية تطابق ما يمكن أن نطلق عليه امبريالية فرعية.
5- أن المسار السياسي لدول أمريكا اللاتينية سيؤدي إما للفاشية أو الاشتراكية.

(ب) ثيوتونيو دوس سانتوس Theotonio Dos Santos :

يعرف سانتوس التبعية على أنها: "الوضع الذي يتكيف فيه اقتصاد دول معينة بتنمية وتوسع اقتصاد آخر يخضع له اقتصاد تلك الدول". (جيلبين, 2004, p. 349)
يفسر سانتوس التبعية بذلك على أنها وضع يكون فيه اقتصاد دول معينة مشروطاً بتطور اقتصاد آخر وتوسعه، ويؤكد أن هناك العديد من القيود المفروضة على الدول التابعة أهمها: الأسوق وميزان المدفوعات والتبعية التكنولوجية. (برور, 1992, pp. 332,333)
يقول سانتوس أنه إذا كانت التبعية تحدد الوضع الداخلي وترتبط به بنيوياً، فإن الدولة التابعة لا يمكن أن تخرج من هذه الحالة من خلال الانعزال عن العوامل الخارجية، لأن ذلك سوف يتبعه خلق حالة فوضى في المجتمع. ويكمن الحل من وجهة نظره في تغيير البنية الداخلية للمجتمع مع توقع أن ذلك قد يؤدي إلى مواجهة مع البنية الدولية القائمة. (سانتوس, 1992, p. 270)
ويحدد سانتوس مراحل ثلاثة للتبعية في التاريخ المعاصر هي: (1) التبعية في المرحلة الاستعمارية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. (2) التبعية المالية الصناعية خلال القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. (3) بنية التبعية المعاصرة والتي ترتكز إلى دور الشركات متعددة الجنسيات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية.(Balaam & Dillman, 2014, p. 90) والتي سيتم تحليل دورها في الجزء التطبيقي من هذا البحث.
ووفق هذه المراحل يفرق سانتوس بين أنواع مختلفة من علاقات التبعية، أي أن كل مرحلة من مراحل التبعية تؤدي إلى نوع معين، وهي: (1) التبعية الاستعمارية، (2) التبعية الصناعية المالية، (3) والتبعية الصناعية التكنولوجية. وكل نوع يستدعي وجود بنى داخلية مختلفة في الدولة التابعة، تحددها وتتفوق عليها البنى الخارجية للقوى الرأسمالية العالمية. بكلمة أخرى، أولوية البنى الخارجية على البنى الداخلية. (Palma, 1976, p. 901)

نخلص مما سبق إلى وجود اتجاهين داخل مدرسة التبعية: (هيت, 1992, p. 261)
الاتجاه الأول: اتجاه "تنمية التخلف" الذي يتزعمه فرانك ويقول باستحالة التطور الرأسمالي للدول المتخلفة.
الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الذي يتزعمه كاردوسو، ويقول أن هناك نوعاً من التطور لا يتعارض مع التبعية. وذلك من خلال البحث عن البدائل الداخلية كالجماعات والطبقات التي يمكنها الحد أو التقليل من آثار التبعية.

(4) تفسير نجاح التنمية في بعض حالات التبعية:
تشير الملاحظة إلى أن الدول ذات السياسات المناسبة هي فقط التي استفادت من مزايا الاستثمار الأجنبي، أما الدول التي لم تستطع تطوير سياسات مناسبة فقد عانت من الاستغلال. والسياسات المناسبة هنا لا تعنى بالضرورة السوق المفتوحة، ولا تعني ضرورة تبني سياسات اقتصاد ليبرالي كما يدعي الليبراليون. وعوضاً عن ذلك، تضمنت السياسات "الصحيحة" تدخلاً مكثفاً للدولة في الأسواق الحرة في سبيل توجيه التنمية في الاتجاه الصحيح، ومن ذلك سياسات الحماية والسياسات القومية. (Brown & Ainley, 2005, p. 161)
إن استمرار مشاركة دول "الأطراف" في السوق العالمية إنما يعني ازدياد حدة الاستقطاب بين دول "المركز" ودول "الأطراف"، وذلك عكس ما تنادي به نظرية الحداثة التقليدية القاضية بأن الدول النامية سوف تلحق بالدول المتقدمة من خلال "مراحل النمو stages of growth". ومن هنا ينادي منظرو التبعية بالانقطاع عن السوق العالمية، وأكدوا أن دولاً مثل البرازيل والأرجنتين تحديداً في سبعينيات القرن العشرين، قد اختبرتا أكثر فترات الاستقلال في النمو الاقتصادي بين بداية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية عندما انقطعت روابطها التجارية بأوروبا بسبب الحرب ونتيجة للتحول إلى التصنيع العسكري في دول المركز، أضف إلى ذلك فترة الكساد بين الحربين عندما تبنت الدول الرأسمالية سياسات اقتصادية قومية ومركنتيلية. (Palat, 2014, p. 370)
ومن ناحية أخرى فسر البعض حالات التنمية في كوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة بل وفي الأرجنتين والمكسيك والبرازيل بأن هذا النمو إنما كان شكلاً من

أشكال "التنمية التابعة"، وهي تبعية تلبي حاجات "المركز" أكثر مما تحقق مصالح "الأطراف". وأن كثيراً من التحول الصناعي في هذه الدول كان تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات، ولقد دعمت أزمة الديون في ثمانينيات القرن العشرين من هذا التحليل. (Palat, 2014, p. 370)

ويفسر البعض حالات التنمية في كل من "هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان" على اعتبارها نتيجة المساعدات الاقتصادية الأمريكية لهذه الدول في ظل التنافس الثنائي القطبية والتهديد القادم من كوريا الشمالية والصين، أي أن هذه الدول قد انتقلت من "الأطراف" إلى "المركز" لأسباب استراتيجية (Amin, 2017; Palat, 2014, p. 370) مما يجعلها حالات فريدة من نوعها ولا تندرج تحت تحليل التبعية. (Sullivan, 2001, p. 174)

أي أن حالات نجاح التنمية تنحصر من وجهة نظر مدرسة التبعية في: (1) الانقطاع عن الاقتصاد العالمي بسبب الحروب العالمية. (2) حالات التنمية التابعة أي المشروطة بتطور الدولة المتبوعة. (3) حالة الحصول على مساعدات خارجية لأسباب سياسية استراتيجية ارتبطت بالحرب الباردة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد حالة فريدة لا تندرج تحت أي من تلك الحالات ألا وهي حالة نمو الصين.

(5) تفسير صعود الصين من وجهة نظر مدرسة التبعية:

يفسر البعض صعود الصين، واختلافها عن باقي الدول التابعة بأن اقتصاد الصين لا يرهن تطوره الاجتماعي بنمو الاستهلاك مثلما يحدث في الرأسمالية، بل إن الإنتاج يمثل قيمة في حد ذاته وبذلك تستطيع أن تواجه الضغوط الاقتصادية الخارجية. ولذلك لا يُدخِل البعض -مثل سانتوس- الصين في زمرة الدول "التابعة" لاختلاف النمط المتبع حيث أنها تتطور وفق قوانين مختلفة. (سانتوس, 1992, p. 269) لقد اتبعت الصين اقتصاداً ثنائياً (Kauppi, 2012, p. 193) بحيث استطاعت كسر سلسلة الارتباط بين "المركز" و"الأطراف" في النسق العالمي. (Brown & Ainley, 2005, p. 154) بل ويظهر للعيان أن الصين قد تتزعم النظام الاقتصادي العالمي خلال العقود القادمة. (Cox & Campanaro, 2016, p. 174)

ويقول سمير أمين أن الصين هي الدولة الوحيدة التي تجمع بين أمرين متعارضين هما: المشروع السيادي القومي من جهة والمشاركة في عملية العولمة والنظام الرأسمالي العالمي من جهة أخرى. فالمشروع السيادي يرتكز إلى بناء نظام صناعي حديث جنباً إلى جنب مع تجديد الزراعة والاهتمام بها في سبيل تحقيق السيادة في توفير الطعام. ويقول أن تنمية الصين بذلك تدين للتنمية بخمسين في المائة لمشروعها القومي وخمسين في المائة للعولمة. (Amin, 2017, p. 16)

ولا يُعلي سمير أمين من شأن التكتلات الإقليمية مثل البريكس لأنها مكونة من دول قومية مختلفة عن بعضها البعض وغير متجانسة، وبالتالي لا يمكن تحليل البريكس على اعتبارها وحدة واحدة من وجهة نظره. (Amin, 2017, p. 16)

وتستخدم الصين آلية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول "الأطراف"، هذا ما فعلته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وهو نفس ما تحاول اليوم الصين فعله: الاستثمار الأجنبي المباشر وما يعنيه ذلك من سيطرة واستغلال لفوائض القيمة. هذه سياسة اقتصادية لها تبعات ونتائج سياسية. تمتلك الصين اليوم رأس المال والتكنولوجي، على غرار الولايات المتحدة، هي تنتهج نهجها. إن الصين تستفيد من الصورة المعاصرة للاقتصاد الرأسمالي العالمي ولا يبدو أنها ستغير القواعد، قد تستحدث فقط آليات أو أدوات لتحويل مسار الاقتصاد العالمي لمصلحتها. ولا يمكن إنكار أن الصين استطاعت الانتقال فعلياً من فئة دول الأطراف إلى دول المركز مستخدمة نفس قواعد الرأسمالية العالمية.

يستشهد البعض على ذلك من خلال التفسير البنيوي للحرب الباردة: حيث رأى البعض أن معارضة الولايات المتحدة لتنامي الشيوعية في دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية إنما كانت بهدف منع الكتلة السوفيتية من فرص "الاستثمار الأجنبي المباشر"، حيث كانت الدول الشيوعية الصناعية من أفضل الشركاء التجاريين لدول "الأطراف". (Fieldhouse, 2003, p. 168) يمكن بذلك تفسير صورة العلاقة بين الصين والولايات المتحدة اليوم تشبيهاً لصورة العلاقة بين السوفييت والولايات المتحدة إبان الحرب الباردة.

(6) الحلول المقترحة من قبل منظري التبعية:

يقترح منظرو البنيوية لاسيما أنصار مدرسة التبعية العديد من الحلول التي إن اتبعتها الدول النامية فقد تتخلص من ربقة التبعية لدول الشمال الغني. من تلك المقترحات نجد التالي: (Balaam & Dillman, 2014, p. 278) (Frieden, 2003b, p. 12) (جيلبين, 2004, p. 342)

1- **الاتجاه للتصنيع،** فالعديد من دول أمريكا اللاتينية تبنت سياسة التصنيع الذي يحل محل الواردات أي "استراتيجية إحلال الواردات" import-substituting industrialization ISI التي نصح بها راؤول بريبيتش. (Ferraro, 1996, p. 1) وذلك في سبيل تقليل الآثار السلبية للاعتماد على كل من رأس المال والتكنولوجيا والسوق الأجنبية مؤمنين بأن السوق الحرة تعد تهديداً للدول النامية. (يلاحظ وجود بعض الاتجاهات داخل مدرسة التبعية تعارض هذه الفكرة) (جيلبين, 2004, p. 350)
2- **الاكتفاء الذاتي والعزلة عن النسق الرأسمالي العالمي،** حيث يتم حث الدول النامية على تخطي التبعية من خلال سياسات التأميم وإغلاق الاقتصاد ورفض المساعدات الأجنبية وفرض التعريفات الجمركية لحماية المنتجين المحليين وتقديم الدعم للمنتجات المحلية، بالإضافة إلى توفير برامج للرعاية الصحية والاجتماعية. يستلزم ذلك بطبيعة الحال (1) توفر الإرادة السياسية لدى دول "الأطراف". (2) أن تمتلك تلك الدول السيطرة الحقيقية على مواردها. (Ferraro, 1996, p. 1)
3- **التعاون بين دول الجنوب-الجنوب:** يسميها البعض الإقليمية الاقتصادية مثل إنشاء منظمات دولية لتعزيز مصالح دول الجنوب مثل "الأونكتاد" وغيرها من التكتلات الاقتصادية التي تعمل على خلق الأسواق المشتركة بين الاقتصادات الأقل نمواً. (Cox, 2012, p. 174)

(7) انتقادات مدرسة التبعية:

من الانتقادات الموجهة إلى مدرسة التبعية نذكر مايلي:

1. إن علاقة السيطرة وانقسام العالم إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة يفترض مسبقاً إمكانية قيام مجموعة من الدول بانتزاع الفائض من الدول الأخرى، ولا يمكن لهذا "الانتزاع" أن يكون سبباً وفي الوقت ذاته شرطاً مسبقاً لحدوث التبعية. (دور, 1992, p. 258)

2. تعتبر مدرسة التبعية بمثابة صورة من صور الحتمية الاقتصادية. (Steans, 2010, p. 83)
3. عدم إمكانية تفسير أساليب التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع معاصر. بمعنى أنه يمكن تحديث المجتمع من خلال التعليم وتغيير نمط الاستهلاك، ولكن ذلك لا يضمن التطور أو تقليص التبعية الاقتصادية والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة. (كاردوسو, 1992, 272 .p)
4. أن مفهوم التبعية لايسمح بتحليل التخلف في البنى ما قبل الرأسمالية المنعزلة. (سانتوس, 1992, 266 .p)
5. يرى البعض استحالة حدوث التنمية في ظل النظام الرأسمالي المعاصر. (Palma, 1976, p. 881)
6. تشرح التبعية كيفية تحليل "المصالح" وآليات تحديدها. (Steans, 2010, p. 101) بمعنى كيف تتكون الطبقات الجديدة ومن ثم كيف تقوم تلك البنى الطبقية بتحديد ظروف التطور والتخلف الاقتصادي في مجتمعاتها. (Palma, 1976, p. 900)
7. فشل أنصار مدرسة التبعية في تطوير نظرية موحدة ومنطقية ومتماسكة ولها قوة تفسيرية أمام النظريات النيوكلاسيكية للتنمية. (Lake, 2006, p. 760)
8. ينتقد البعض الدور الكبير الذي تمنحه التبعية للدولة وكأنها تعتبرها وحدة التحليل الفعلية، (دور, 1992, 258 .p) الأمر الذي يخالف جوهر البنيوية التي تعتبر النسق الاقتصادي العالمي بمثابة وحدة التحليل.
9. فشلت التبعية في تفسير صعود الاقتصاديات الصناعية الجديدة (Lake, 2006, p. 760) والتكتلات الاقتصادية المعاصرة وتحالفات الجنوب – الجنوب.
10. لا توضح مدرسة التبعية كيفية إنتاج الفائض في الدول المتخلفة ولا كيفية انتزاعه من قِبل الدول المتقدمة. (دور, 1992, 258 .p)
11. إن ربط ضعف وتبعية الدول بالإقطاع هو أمر لا معنى له من وجهة نظر البعض. (سانتوس, 1992, 267 .p)
12. يرى البعض ضرورة إيجاد حلول للمشكلات عن طريق إصلاح السياسات المحلية للدول النامية وليس عن طريق تغيير التركيب البنيوي للاقتصاد العالمي. (جيلبين, 2004, 346 .p)

13. نجح منظرو التبعية في تقديم تحليل مفيد للعواقب المترتبة على نمط معين من التخصص الدولي، ولكنهم لايزالون بحاجة إلى تحليل أسبابه. (برور, 1992, p. 334)

ثالثاً، دور الشركات متعددة الجنسيات في التحليل البنيوي للعلاقات الدولية

يعرف جيلبين الشركات متعددة الجنسيات على اعتبارها الشركة التي تمتلك وتدير وحدات اقتصادية في قطرين أو أكثر، الأمر الذي يستلزم استثماراً أجنبياً مباشراً وكذلك امتلاك وحدات اقتصادية في عدة أقطار. ومثل هذا الاستثمار يعني امتداد السيطرة الإدارية عبر الحدود القومية. (جيلبين, 2004, p. 288) كما يعرف فيلدهاوس الشركات متعددة الجنسيات على اعتبارها شركة تتحكم وتمتلك أصولاً وعوائد في أكثر من دولة. (Fieldhouse, 2003, p. 167) ، ويرى البعض أن هذا المصطلح "متعددة الجنسيات" هو مصطلح مضلل لأن معظم هذه الشركات أحادية الجنسية في ملكيتها وإدارتها.

لم تكن هناك مشكلة مثيرة للجدل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مثل مشكلة التوسع العالمي للشركات متعددة الجنسيات(**MNCs**) Multinational Corporations. ففي الوقت الذي يتزايد فيه دورها، وتنقل التكنولوجي إلى الدول النامية وتعمل على زيادة النمو الاقتصادي، إلا أنها في الوقت ذاته تعد بمثابة آلية دول "المركز" في استغلال دول "الأطراف"، فتُحدث التبعية والتخلف الاقتصادي. (جيلبين, 2004, p. 287)

وعلى الرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات قد تساهم في زيادة ثروة العالم من خلال استخدامها الكفء للموارد، إلا أن هذه الأرباح تذهب للدولة الأم في حين تدفع دول "الأطراف" ثمن هذا الاحتكار. والنتيجة هي نظام عالمي هيراركي وفق تقسيم معقد للعمل نتيجة لأنشطة فرادى الشركات وفي سياق الاقتصاد العالمي. ومن هنا فقد ربط العديد من منظرو تبعية أمريكا اللاتينية بين الشركات متعددة الجنسيات و مفهوم التخلف، لأن تلك الشركات ماهي إلا آداة في يد دول "المركز". (Fieldhouse, 2003, p. 169)

ومن هنا قد يعتبر تحليل دور الشركات متعددة الجنسيات بمثابة أحد مؤشرات القدرة التفسيرية لمدرسة التبعية فيما يتصل بالواقع الدولي الراهن، وذلك من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين تلك الشركات "الاقتصادية" والدول كوحدات "السياسية".

طبيعة العلاقة بين MNCs والدول التابعة:

لاشك في وجود علاقة ذات طبيعة خاصة بين الشركات متعددة الجنسيات ودول "الأطراف" يمكن تتبع آثارها السياسية السلبية على الدول التابعة بالإضافة إلى وجود تأثير سلبي على ثقافة بل ودرجة التقدم التكنولوجي للدولة التابعة، وذلك على النحو التالي:

1- التأثير الاقتصادي على الدول التابعة:

لقد أدت أزمة الديون العالمية إلى توسع الشركات متعددة الجنسيات. كيف؟ لقد أدت أزمة 1973 إلى استثمار دول الأوبك -التي أصبحت غنية فجأة- في البنوك الغربية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة عالمياً فيما ارتفعت نسبة التضخم. ولهذا السبب أقدمت العديد من الدول النامية، ولاسيما دول أمريكا اللاتينية، على الاقتراض بكثافة من البنوك الدولية الأمر الذي أدى إلى عدم قدرتها على الآداء وانتهى الأمر بالتالي إلى أزمة الديون. (Steans, 2010, p. 88)

وبعد أزمة الديون العالمية، وبحلول تسعينيات القرن العشرين، لم تجد دول العالم الثالث بداً من اللجوء إلى الشركات متعددة الجنسيات واستثماراتها الأجنبية الأمر الذي لم يحقق الاستقلال الاقتصادي ولا السياسي لهذه الدول. (Papp, 1992, p. 160)

وفي الوقت الذي يرى فيه البعض أن الشركات متعددة الجنسيات هي كيانات مستقلة لها وزنها عالمياً، إلا أن البعض الآخر يؤكد على أن تلك الشركات الدولية ما هي إلا آداة في يد دول "المركز"، (Frieden, 2003b, p. 6) وذلك من خلال نقل الفوائض من دول الأطراف إلى دول المركز، وكذلك من خلال الاستثمار في التطور التكنولوجي. أضف إلى ذلك أن موارد تلك الشركات تجعل منها قادرة على وضع قواعد ومعايير التبادل التجاري. (Balaam & Dillman, 2014, p. 271)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تحارب تلك الشركات المشروعات الصغيرة وسياسات الحماية التي قد تتبعها الدولة المضيفة إعلاءً منها لفكرة العمل بأجر. لماذا؟ لأنه على الرغم من أن فكرة العمل بأجر هي فكرة قديمة من القرن السادس عشر إلا أنها بحسب النظرية الليبرالية الجديدة لاتزال تستخدم حتى وقتنا الحاضر. وبالتطبيق على الشركات متعددة الجنسيات نجد أنها تعمل بنفس النمط ولاتزال تحقق الأرباح

على شاكلة القرون السابقة الأمر الذي يشي بأن فكرة العمل بأجر لاتزال فعالة. ومن هذا المنطلق تحارب الشركات متعددة الجنسيات السياسات الماركنتيلية والمشروعات الصغيرة لأنها لا ترتكز إلى نمط العمل بأجر.

وبذلك يكون التأثير الاقتصادي للتبعية هو استغلال دول المركز لموارد دول الأطراف وازدياد تراكم رأس المال في دول المركز على حساب دول الجنوب التي تزداد فقراً، لتتوسع الهوة بين الفريقين مع ما يستتبع ذلك من آثار سياسية واجتماعية.

2- التأثير السياسي على الدول التابعة:

وتشير الملاحظة إلى وجود علاقة تفاوضية بين الشركات متعددة الجنسيات وحكومات دول "الأطراف" المضيفة. ولكل منهما ميزة وقوة نسبية على الآخر، فمن ناحية تمتلك الدولة الأسواق المحلية وعرض العمالة وفرص الاستثمار وكذا المواد الخام التي ترغب بها الشركات متعددة الجنسيات، في حين تمتلك الأخيرة رأس المال والقدرة التكنولوجية والمهارات الإدارية والقدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية وعوامل أخرى ترغب حكومات الدول التابعة في تطويعها سعياً للتنمية الاقتصادية. (Tarzi, 2003, p. 157)

أضف إلى ذلك أن تفاوض هذه الشركات مع الحكومات يجعل منها أحد صور الفاعلين من غير الدول الذين يؤثرون على الاقتصاد السياسي الدولي. كيف؟ تقول ستريتج أن تلك الشركات هي بمثابة القوة الدافعة التي تزيد من معدلات انتقال رأس المال والتغير التكنولوجي وتدويل الإنتاج وتحول التصنيع وبالتالي تكوين دول صناعية جديدة، كل ذلك قد يؤدي إلى **تغير بنيوي** (Strange, 2003, p. 61) فيؤدي إلى انتقال بعض دول "الأطراف" إلى مصاف دول "المركز"، والأمثلة حاضرة.

تنتشر وتتوسع هذه الشركات حول العالم لتواجه عقبة واحدة هي السياسات الداخلية للدولة المضيفة، (Brown & Ainley, 2005, p. 161) ومن هنا تأتي أهمية وجود الطبقة الوسيطة أو الحاكمة التي تمكن من تواجد هذه الشركات.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ترغب تلك الشركات في أن تحترم الدول المضيفة حقوق الملكية، وذلك بموجب عقود بين الشركة والدولة تلتزم فيه حكومة الدولة

المضيفة بالتسهيلات اللازمة لتقوم الشركة بنشاطها، وذلك تحت حماية الدولة الأم. ولحكومة الدولة الأم العديد من السياسات التي تحمي بها استثماراتها، تتنوع تلك السياسات من سحب الاستثمار أو العقوبات وقد تنتهي بخيار القوة العسكرية. وهذا يفسر الانتقال من مفهوم الاستثمار إلى مفهوم الاستعمار. (Frieden, 2003a, p. 112)

يختبر البعض العلاقة بين الصور المختلفة للاستثمار الدولي والروابط السياسية المتنوعة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويؤكد فريدن Frieden أن السيطرة الاستعمارية المباشرة كانت محبذة طالما كان من السهل الحصول على الاستثمارات - وحمايتها- في تلك المناطق من العالم، ولكن عندما تزايدت تكلفة الاستعمار المباشر، تم الاتجاه إلى الشركات متعددة الجنسيات. (Frieden, 2003a, p. 109)

ولتلك الشركات آثار سياسية سلبية على الدول النامية في منطقة الأطراف، فهذه الشركات تحتاج إلى وجود حكومات مضيفة قوية ومستقرة ولديها مصالح رأسمالية "هنا تعتبر الحكومات بمثابة الطبقة أو النخبة المحلية التابعة" فتخلق تحالفات مع الرأسمالية العالمية. ونتيجة لذلك، تتدخل حكومات تلك الشركات في الشؤون الداخلية للدول المضيفة، وبهذا الأسلوب فإن الشركات متعددة الجنسيات تجعل الدولة الطرفية تابعة سياسياً للدولة المركز. (جيلبين, 2004, p. 308) باختصار، فإن هذه الشركات تقوي وترسخ من التخلف في الدول التابعة. (Fieldhouse, 2003, p. 167) يستنتج البعض أن المصالح الخاصة لبعض الطبقات المحلية لدول الأطراف إنما تتكامل مع البنية الاقتصادية الدولية (Gourevitch, 2003, p. 90) وأن آداة ذلك هي الشركات متعددة الجنسيات التي تزيد بدورها من حدة الاستغلال.

ومن ذلك أن البعض يرى على سبيل المثال أن تدخل الولايات المتحدة في فيتنام لم يكن هدفه احتواء الشيوعية كما يؤكد الواقعيون بل أن الهدف كان كسر السيطرة البريطانية وزيادة احتكار الرأسمالية وسيطرة الاقتصاد الدولي من قبل الشركات الكبرى. بل إن الرئيس الأمريكي أيزنهاور كان قد ربط مبكراً الوصول إلى الموارد

الطبيعية في المنطقة إندو-الصينية "فيتنام، لاوس، تايلاند" بالمصالح الأمنية الأمريكية. (Balaam & Dillman, 2014, p. 93)

ومن هنا تنزع الشركات متعددة الجنسيات إلى السيطرة على القطاعات المركزية والهامة لاقتصاد حكومات الدول المضيفة التي ترغب بدورها في التنمية الاقتصادية. وبالتالي، تتسيد الشركات متعددة الجنسيات الصناعات المركزة في دول العالم الثالث مثل البترول والألومنيوم والكيماويات والنقل والآلات. هذا التركيز الاقتصادي في صناعة واحدة يمنح الشركات تفوقاً وقوة احتكارية وتحكماً بالعرض والأسعار على نحو لا يتوفر لحكومات الدول المضيفة ولا في الصناعات التنافسية. ومن هنا نجد أن تلك الشركات تمتلك من القوة ما يمنع الدول المضيفة من تحدي سيطرتها. (Tarzi, 2003, p. 157)

ويتطور الأمر إلى أن تشكل الشركات المتعددة الجنسيات دولاً داخل الدول، لديها استقلالها والقدرة التفاوضية بل وإملاء الشروط بسبب أهمية أنشطتهم للدولة المضيفة. (Fieldhouse, 2003, p. 178) ومن ثم تحول هذه الشركات الأرباح إلى الخارج بصورة مباشرة أو غير مباشرة الأمر الذي يضر بميزان المدفوعات في الدول التابعة بل ويعطل التنمية على نحو مستمر. (برور, 1992, p. 333) (Brown & Ainley, 2005, p. 160)

ولذلك تحتاج هذه الشركات إلى الطبقة الحاكمة التي تضع القوانين التي تضمن استمرار أنشطتهم في الدول المضيفة. وليس من المستغرب أنه في سبعينيات القرن العشرين، رحبت العديد من الدول النامية بالشركات متعددة الجنسيات، وفشلت تلك الدول في رؤية العواقب طويلة الأجل. (Fieldhouse, 2003, p. 178)

وبكلمة أخرى، فإن الطبقات المسيطرة في دول الأطراف مرتبطة بمصالح اقتصادية مع الرأسمالية الدولية وهي تلعب دوراً قيادياً أو وسيطاً داخل دولهم لصالح رأس المال الدولي وذلك من خلال السيطرة على السلطة في الدولة لحماية مصالح رأس المال متعدد الجنسيات. (Steans, 2010, p. 93)

وبازدياد أهمية الشركات متعددة الجنسيات، تعتبر البنيوية ولا سيما مدرسة التبعية أن هذه الشركات هي أصل المشكلة خاصةً وأن هناك أنواعاً مختلفةً من هذه الشركات. بعض هذه الشركات تختص باستخراج المواد الخام، وهذا نشاط تحدده العوامل

الجغرافية والجيولوجية. فشركات النحاس تتواجد أينما وجد النحاس، وشركات البترول تتواجد أينما وجد البترول وهكذا. وهذا يعني أن هذه الشركات مرتبطة بهذه الأماكن تحديداً، ولذا يتوجب عليها بناء علاقات جيدة مع النخب السياسية المحلية هناك. وبالتالي قد يحدث التدخل السياسي من قبل هذه الشركات وبذلك يكون التأثير أو النفوذ السياسي غير التقليدي، ومن ذلك الإعلام العالمي وشركات الترفيه وكذلك البنوك الدولية. (Brown & Ainley, 2005, p. 157)

ومن هنا يرى البعض أن الشركات متعددة الجنسيات ما هي إلا صورة للامبريالية الجديدة في دول "الأطراف"، وأنها عامل يهدد سيادة الدولة بصورة متزايدة. (Fieldhouse, 2003, pp. 173-176)

تميل تلك الشركات إلى أن تحتكر الملكية والإدارة والإنتاج وأنشطة المبيعات التي تمتد فوق نطاق سلطة الدول. (جيلبين, 2004, p. 289) أضف إلى ذلك محدودية المعلومات عن مظاهر أنشطة الشركات متعددة الجنسيات ونتائجها غير القابلة للقياس، واختلاف وجهات نظر المحللين، وصعوبة تحديد الفرص البديلة أمام الدول المضيفة. (Fieldhouse, 2003, p. 172)

3- التأثير على درجة التقدم التكنولوجي في الدول التابعة:

يقول سمير أمين أن صعود الشركات متعددة الجنسيات من شأنه أن أدى إلى نقل الأنشطة الاقتصادية إلى حيث العمل ذي التكلفة الأقل. (برور, 1992, p. 382) ومن هنا تؤكد سترينج Strange على دور الشركات المتعددة الجنسيات التي تمتلك التكنولوجي والقدرة على الوصول إلى الموارد ورأس المال والقدرة على الوصول إلى الأسواق الكبرى. بل إن هذه الشركات قد تتحالف مع بعضها لضمان قدرة أكبر للوصول إلى حصص السوق العالمية. (Strange, 2003, p. 62) وأن هناك عدد متزايد من هذه الشركات تعمل حول العالم اليوم أكثر مما كان الأمر عليه في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وهم معنيون بأنشطة اقتصادية محورية. (Brown & Ainley, 2005, p. 158)

ويرى Fieldhouse أن الشركات متعددة الجنسيات ماهي إلا امتداد طبيعي للرأسمالية وأنها أُنشئت حتى تمتص، ومن ثم تُحوّل، فوائض القيمة في استغلال

واضح لدول الأطراف. وهم يقومون بدور الماركنتيلية الجديدة التي كانت تاريخياً أحد صور الامبريالية. (Fieldhouse, 2003, pp. 168,177)

يفسر البعض قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التوسع والانتشار بسبب اختلاف درجة التطور التكنولوجي لدى الدول. تلك الدول التي قد تتراجع قدرتها على التطور التكنولوجي بسبب الميزة النسبية لدى تلك الشركات. فقد تُدخل أنواعاً غير ملائمة من التكنولوجي أو أنها قد تحتفظ بالسيطرة على التكنولوجي ولا تنقلها إلى الدولة المضيفة. وهذا يدحض الفرض الليبرالي القاضي بأن التنمية متاحة ويمكن لجميع الدول تحقيقها. والخلاصة أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على تعطيل التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة. (Fieldhouse, 2003, p. 169)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يرى البعض أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على إنتاج سلع ومنتجات جديدة في سياق تنافسي بحيث يشعر الأفراد أنهم أفضل ولكنهم في الحقيقة ليسوا كذلك. كل ما هنالك هو المزيد من استنزاف العملة الأجنبية. (Balaam & Dillman, 2014, pp. 94,279)

ولأن عمل هذه الشركات جاء في الدول الضعيفة نسبياً مثل أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، ودول المستعمرات القديمة في أفريقيا وآسيا، فقد حققت هذه الشركات مركزاً متميزاً وسيطرة على تلك الدول مثل سيطرة الولايات المتحدة على جمهوريات الموز ودول البترول. (Fieldhouse, 2003, p. 177)

لقد تحولت بذلك نظرة دول "الأطراف" للشركات متعددة الجنسيات من كونها كيانات مُستغِلة إلى كونها كيانات "لا يمكن استبدالها" في قطاعات كالبترول والتعدين وغيرها، أحدث هذا تغيراً بنيوياً. (Fieldhouse, 2003, p. 177) أضف إلى ذلك العمل على نشر ثقافة أجنبية مما يحدث نوعاً من الاستعمار الثقافي من حيث الأذواق الجديدة والقيم الجديدة ونوعية السلع المستهلكة الأمر الذي يزيد الطلب على السلع الفاخرة فيضر باقتصاد الدولة المضيفة. كما أن وجود تلك الشركات يعمل على تشويه النمو الاقتصادي للدول النامية ويزيد من حدة سوء توزيع الدخل. (جيلبين, 2004, pp. 307,308)

نخلص مما سبق إلى أن الشركات متعددة الجنسيات إنما تثير العديد من المشكلات التي منها: الآثار الاقتصاية وأيضاً الآثار السياسية والتكنولوجية السلبية على دول "الأطراف" وذلك إضافة إلى المشكلات الثقافية المتضمنة. تخلق هذه الشركات وعياً زائفاً، وتستخدم الإعلام، وتضغط على الحكومات وتنقل الفوائض، وتستميت في إقناع دول "الأطراف" التابعة أن هذا النسق الاقتصادي والسياسي مناسب للتنمية.

خاتمة البحث

تناول البحث الذي بين أيدينا أحد المدارس الفكرية التي تندرج تحت النظرية البنيوية، حيث شمل البحث تعريفاً للبنيوية في العلوم السياسية ولاسيما العلاقات الدولية مع عرض للفروض النظرية. ومن ثم تناول البحث عرضاً لمدرسة التبعية وذلك لأهميتها في مجال التنظير البنيوي للعلاقات الدولية واستخدامها البعد الاقتصادي في التحليل. كما عرض البحث الفروض النظرية للتبعية وأهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بها ألا وهي مفاهيم "المركز-الأطراف" ومفهوم "التخلف"، بالإضافة إلى أهم الحلول المقترحة من قبل منظري التبعية للنهوض بالدول النامية لعلها تتخلص من ربقة التبعية وتنتقل إلى مصاف الدول المتقدمة. كما تناول البحث تفسيراً لبعض حالات نجاح التبعية وكذا تفسيراً لصعود الصين من وجهة نظر مدرسة التبعية. ومن ثم تناول البحث في شقة التطبيقي دور الشركات متعددة الجنسيات في تعميق حدة ظاهرة التبعية والأثر الاقتصادي والسياسي السلبي الذي تخلفه تلك الشركات على دول العالم النامي إلى جوار الآثار السلبية تكنولوجياً وثقافياً.

وبذلك تناول هذا البحث تحليلاً لأحد أنماط العلاقة البنيوية بين السياسات الاقتصادية من ناحية والظواهر السياسية من ناحية أخرى في مجال العلاقات الدولية، وذلك في سبيل تبيان الارتباط الوثيق بين العوامل الاقتصادية كمحدد للسياسات التي تتبعها الدول في سلوكها الخارجي، بالإضافة إلى تأثير تلك السياسات إيجابياً أو سلبياً على كل من دول المركز ودول الأطراف. هذا كله في إطار المنظور البنيوي لمدرسة التبعية في العلاقات الدولية.

References:

Almeida, M. W. B. d. (2015, 12-11-2023). Structuralism. *International Incyclopedia of the Social & Behavioral Science, 23*(2). (Elsevier)

Amin, S. (2017). A Dependency Pioneer: Dialogues on Development *Institution for New Economic Thinking INET, 1*, Article 1 .

Balaam, D. N., & Dillman, B. (2014). *Introduction to International Political Economy* (Sixth Edition ed.). Pearson .

Brown, C., & Ainley, K. (2005). *Understanding International Relations*. Palgrave Macmillan

Chakravartty, A. (2013, 1 July 2004) .Structuralism as a form of Scientific Realism. *International Studies in the Philosophy of Science, 18*(2,3), 151-163. www.tandfonline.com/loi/cisp20 (Routledge)

Cox, M. (2012). *Introduction to International Relations* (1 ed.). University of London LSE .

Cox, M., & Campanaro, R. (2016). *Introduction to International Relations*. London School of Economic and Political Science LSE .

Ferraro, V. (1996). *Dependency Theory: An Introduction*. South Hedley .

Fieldhouse, D. (2003). "A New Imperial System"? The Role of the Multinational Corporations Reconsidered. In J. A. Frieden & D. A. Lake (Eds.), *International Political Economy: Perspectives on Global Power and Wealth*. Routledge .

- Frank, A. G. (1976). Economic Crisis: Third World and 1984. *World Development*) .(11-10)4 ,Pergamon Press (

Frank, A. G. (1992). Fourteen ninety-two once again. *Political Geography, 11* .(4)

Frieden, J. A. (2003a). International Investment and Colonial Control: A New Interpretation. In J. A. Frieden & D. A. lake (Eds.), *International Political Economy: Perspectives on Global Power and Wealth* (Forth Edition ed.). Routledge .

Frieden, J. A. (2003b). *International Political Economy* (J. A. Frieden & D. A. Lake, Eds. Fourth Edition ed.). Routledge .

Gourevitch, P. A. (2003). International Trade, Domestic Coalition and liberty: Comparative Responses to the Crisis of 1873-1896. In J. A. Frieden & D. A. Lake (Eds.), *International political Economy* (Fourth Edition ed., pp. 90-126). Routledge .

Green, E. D. (2018). *Structuralism* [article] .www.oxfordhandbooks.com

Griffiths, M. (2009). *Fifty Key Thinkers in International Relations* (Second ed.). Routlege

]Record #12 is using a reference type undefined in this output style[.

Kauppi, P. R. V. M. V. (2012). *International Relations Theory* (5 th ed.). Pearson .

Kindleberger, C. P. (2003). The Rise of Free Trade in Western Europe. In J. A. Frieden & D. A. Lake (Eds.), *International Political Economy* (Fourth Edition ed., pp. 73-87). Routledge .

Lake, D. A. (2006). International political Economy: A Maturing Interdicipline. In B. R. Weingast & D. A. Wittman (Eds.), *The Oxford Handbook of Political Economy* (First Edition ed.). Oxford University Press .

Nederveen, J. (2000). Trends on Development Theory. In R. Palan (Ed.), *Global Political Economy*. Routledge .

Palan, R. (2000). New Trends in Global Political Economy. In R. Palan (Ed.), *Global political Economy; Contemporary Theories*

(First Edition ed., pp. 305). Routledge .

Palat, R. A. (2014). Dependency Theory and World Systems Analysis .In P. Duara (Ed.), *A Companion to Global Historical Thought*. John Wiley & Sons, Ltd .

Palma, G. (1976). Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or Methodology for the Analysis of Concrete Situation of Underdevelopment? *World Development, 6* .

Papp, D. S. (1992). *Contemporary International Realtions* (Third ed.). Macmillan Publishing .

Steans, J. (2010). *An Introduction to International relations Theories: Perdpectives and Themes* (J. Steans, Ed. Third Edition ed.) [Book]. Pearson .

Strange, S .(2003) .States, Firms and Diplomacy. In J. A. Frieden & D. A. Lake (Eds.), *International Political Economy* (Foutrh Edition ed., pp. 60-62). Routledge .

Sullivan, M. P. (2001). *Theories of international Relations* (First ed.). Palgrave .

Tarzi, S. M. (2003 .(Third World Governments and Multinational Corporations: Dynamics of Host's Bargaining Power. In J. A. Frieden & D. A. Lake (Eds.), *Internarional Political Economy: Perspectives on Global Power and Wealth*. Routledge .

أمين, س. (1992). الرأسمالية والمنظومة - العالم. In ع. الخفاجي (Ed.), التبعية في عالم متغير (Vol. 3). مؤسسة عيبال للدراسات والنشر.

بدوي, م. ط. (1986). علم السياسة. كلية التجارة جامعة الاسكندرية.

بورور, أ. (1992). النظريات الماركسية عن الإمبريالية. In س. امين (Ed.), التبعية في عالم متغير (Vol. 3). مؤسسة عيبال للنشر والتوزيع.

جيلبين, ر. (2004). الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. مركز الخليج للأبحاث.

دور, إ. (1992). نظرية التبعية (ع. الخفاجي, Trans.). In س. امين (Ed.), التبعية في عالم متغير (Vol. 3). مؤسسة عيبال للدراسات والنشر.

سانتوس, ث. د. (1992). التخلف والتبعية. In س. أمين (Ed.), التبعية في عالم متغير (Vol. 3). مؤسسة عيبال للدراسات والنشر.

ستروك, ج. (1996). البنيوية وما بعدها: من ليفي شتراوس إلى دريدا (م. عصفور, Trans.; Vol. 206). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

كاردوسو, ف. ه. (1992). التحليل الشامل للتنمية. In س. امين (Ed.), التبعية في عالم متغير (Vol. 3). مؤسسة عيبال للدراسات والنشر.

هيت, إ. (1992). التبعية. In س. أمين (Ed.), التبعية في عالم متغير (Vol. 3). مؤسسة عيبال للدراسات والنشر.